الأمم المتحدة

A/57/PV.38

الجمعية العامة

الدورة السابعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٣٨**
الأربعاء، ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢،
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد يان كافان ..... (الجمهورية التشيكية)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

البند ٥٢ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقرير الأمين العام (A/57/387 و Corr.1)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام ليعرض تقريره، المعنون ''تعزيز منظومة الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): أشكركم على هذه الفرصة لعرض تقريري، ''تعزيز منظومة الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''.

كما تعرف هذه الجمعية، كان من أهم أهدافي منذ أن توليت منصب الأمين العام جعل الأمم المتحدة أكثر جدوى للدول الأعضاء ولشعوب العالم بجعلها أكثر فعالية وكفاءة. وما فتئت أقول إن ذلك يتطلب منا أن نكون على استعداد لأن نتغير مع الزمن، وأن نتكيف مع الظروف والاحتياجات الجديدة باستمرار.

وكان ذلك فحوى تقرير الإصلاح الذي عرضته في عامي الأول والمبادرات الأخرى التي اتخذتها منذ ذلك الحين. وبالمثل، فهذا هو الهدف المتوخى من هذا التقرير الجديد. ويقدم التقرير مجموعة من التحسينات العملية للغاية. ويرتكز التقرير على كل ما أنجزناه معا خلال السنوات الخمس الماضية. كما أنه يسترشد بما قررته الدول الأعضاء من أولويات لهذه المنظمة.

إنني أقترح إجراء استعراض دقيق لبرنامج عملنا للتأكد من أننا نركز جهودنا على ما يهم الدول الأعضاء ويهم شعوب العالم. فإعلان الألفية، إلى جانب نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وغيرها من المؤتمرات الرئيسية المعقودة خلال العقد الماضي، تحدد رؤية شاملة لما تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيقه. وعلينا الآن أن نتأكد من تكييف برنامج عملنا واتساقه من أجل دعم هذه الخطة الطموحة – خاصة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C154 A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

02-66748 (A)
0266748

الأهداف الإنمائية للألفية والحتميات الأخرى في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولن تتحقق أهدافنا ما لم نكرس كل جهودنا لذلك.

واستجابة إلى طلبات محددة قدمتها هذه الجمعية، يتضمن التقرير عددا من الاقتراحات لتحسين أدائنا في مجالي حقوق الإنسان والمعلومات العامة. وقد أشار البعض إلى أن الاهتمام الذي نوليه لهذين المجالين ينطوي على انتقاص من الأولوية التي تعطى للتنمية. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. فقد نظرنا إلى حقوق الإنسان والمعلومات العامة تجاوبا مع طلبات محددة للأعضاء، ثم أن الدافع إلى التقرير هو طموحنا الطاغي ومهمتنا الأساسية لتحقيق الأهداف الإنمائية المحددة لشعوب العالم.

وكذلك استجابة لطلب الجمعية العامة، يحدد التقرير التحسينات الرئيسية في التخطيط للاجتماعات وخدماتها، بما في ذلك اتباع منهج أكثر تكاملا وزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات.

لقد عرضتُ أفكارا متنوعة لتحسين التقارير التي تعدها الأمانة العامة. وهذه ليست مسألة تتعلق بمجرد تخفيض عدد صفحات التقارير وطولها، وإن كان ذلك ضروريا. وإنما هي مسألة تتعلق أيضا بزيادة جودتها للتمكين من إجراء دراسة أكثر شمولا وذات طابع كلي أكثر للمسائل المعقدة والمتداخلة التي يتعين عليكم مقارعتها. وهذه مسألة ذات صلة أوثق، على وجه الخصوص، بالنظر في القضايا الاقتصادية والاجتماعية. والجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الفرعية الأخرى تحتاج إلى تحليلات رفيعة المستوى تقوم على أساس البحث الدقيق والاتساق الموضوعي. وتحسين التقارير من شأنه أن يساعد على تعزيز صوت المنظمة في المجال الإنمائي وعلى تعزيز دور الجمعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في قيادة البرنامج الدولي في هذا المجال.

ويحدد التقرير أيضا تدابير أخرى مطلوبة لتعزيز التنسيق بين كيانات الأمم المتحدة، وخاصة في أداء البرامج على المستوى القطري. وسنكون جميعا في وضع أفضل عندما تعمل الأمم المتحدة كفريق.

ويقترح التقرير إجراء بعض التغييرات الهامة في نظام ميزانيتنا وتخطيطنا. ففي الوقت الحالي، لدينا ثلاث عمليات مختلفة تشمل ثلاثة مقاييس زمنية، وهناك ثلاث آليات مختلفة لاستعراض الرقابة. وهذه مسألة معقدة ومكثفة العمل بلا ضرورة، وتجعل من المستحيل تقريبا للأغلبية العظمى من الدول الأعضاء أن تشارك مشاركة مفيدة في مداولات الجمعية العامة.

وأقوم الآن بإنشاء فريق رفيع المستوى لتقييم العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني. وقد تزايدت شدة هذا التفاعل بصورة هائلة خلال الخمس عشرة سنة الماضية تقريبا. وأسفرت تلك الاتصالات عن منفعة كبيرة. وفي ذات الوقت، برزت بعض التحديات الحقيقية، ويمكننا جميعا أن نشعر بأنه ربما يكون الوقت قد حان لأن ننظر بإمعان فيما يعمل جيدا وما لا يعمل. وسيتكون الفريق من أشخاص من مختلف الخلفيات – الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث، والبرلمانات وهلم جرا – وكذلك من مختلف المناطق في العالم، وسيقترح الوسائل اللازمة لتعزيز هذه العلاقة البالغة الأهمية.

وأخيرا، يتضمن التقرير مقترحات تجعل الحياة أفضل وتعود على موظفينا بفائدة أكبر، فضلا عن زيادة تحسين جودة مستوياتهم وأدائهم، وخاصة بزيادة تيسير تنقلهم بين المواقع، وبين المهام وبين المنظمات.

وهذا التقرير يقدم اتجاها عاما للمستقبل. ويحدد أهدافا ويقدم مؤشرات إلى كيفية بلوغ تلك الأهداف. وترتبط كل مجموعة المقترحات المتكاملة معا ككل متسق، وإني أحث الجمعية على معاملتها على هذا النحو. وما أريد أن أعرفه الآن هو ما إذا كانت الجمعية توافق على هذا الاتجاه العام. وآمل أن نتمكن جميعا من الاتفاق على أن برنامج العمل يحتاج إلى استكمال؛ وعلى أن التقارير يمكن أن تفيد العضوية على نحو أفضل في اتخاذ القرارات الصعبة المتعلقة بوضع السياسات؛ وعلى أن نظام التخطيط والميزنة يحتاج إلى التبسيط. وآمل من الجمعية متى ما ناقشت التقرير في الجلسة العامة، أن تعتمد قرارا واحدا يقدم لي توجيها واضحا بشأن الطريق إلى الأمام.

قد تبدو مقترحاتي متواضعة، إذا ما أخذت على نحو فردي. ولكنها إذا ما أخذت معا، تعادل طريقة جديدة لأداء العمل. والأمر الأهم، أنها خطوات ممكنة التحقيق، وذات إمكانية حقيقية لجعل الأمم أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق أولويات أعضائها.

وختاما، اسمحوا لي أن أشدد على أنه في الوقت الذي نمضي فيه إلى الأمام، أريد أن تكون هناك عملية مفتوحة، يجري فيها حوار حقيقي بين الدول الأعضاء والأمانة العامة، على أساس الثقة والائتمان المتبادلين. وتلك هي الطريقة الوحيدة لمنظمتنا لأن تفي بمختلف المطالب المرجوة منها. دعونا، إذن، كما ورد في عبارات إعلان الألفية، ألا ''ندخر جهدا لكي تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية''. (القرار ٥٥/٢، الفقرة ٢٩).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أولا وقبل كل شيء، اسمحوا لي أن أشكر الأمين العام على بيانه الاستهلالي، الذي ذكر فيه بإيجاز الجوانب الأساسية من اقتراحه الإصلاحي، الوارد في الوثيقة المعنونة ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387). وأرحب على وجه الخصوص بحقيقة أن الأمين العام أزال بوضوح أي قلق من أن الإصلاح قد يؤدي إلى تقليص برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

واليوم، يُعرض علينا التقرير للنظر فيه. وأرى أن تقرير الأمين العام جيد جدا، وشامل، وجاء في الوقت المناسب، وهو مفيد للغاية. وقد ابتدره الأمين العام نتج عن استعراض شامل لأعمال الأمانة العامة، ولايتها وبرامجها. وقد حظي التقرير بترحيب واسع من العضوية وهو يستحق الكثير من التقدير.

وكلنا نعلم أن الأمم المتحدة خضعت فعلا لتغييرات في السنوات الأخيرة. وقد تحسن أداؤها، وهي الآن قادرة على الاستجابة بصورة أفضل لطائفة واسعة من التحديات الجديدة. ولكن برنامج إصلاح الأمم المتحدة لعام ١٩٩٧ لم يكتمل تماما. ولا يزال لدى الأمم المتحدة العديد من المجالات التي تحتاج إلى الترشيد بغية تحسين أدائها.

وإصلاح الأمم المتحدة عملية مستمرة و، لذلك، أرى أن التقرير يمثل خطوة نحو إجراء مزيد من التحسينات في عمل الأمانة العامة والجمعية العامة معا. وبالتالي فإن العديد من مقترحات الأمين العام يمكن أن تأتي بأفكار جديدة في عملية تنشيط أعمال الجمعية العامة، الأمر الذي تؤيده رئاستنا تماما.

وقد كانت الاستجابة الأولية غير الرسمية لمقترحات الأمين العام إيجابية جدا. ويقترح التقرير عدد من التحسينات المتنوعة والتغييرات الابتكارية التي من شأنها أن تجعل عمل الأمم المتحدة أكثر إنتاجا وفعالية. وإني أرى التقرير حافزا هاما، ينبغي أن نتفاعل معه نحن، الدول الأعضاء، بطريقة بناءة. وإصلاح الأمم المتحدة ليس عملا انفراديا ولا يمكن أن يُفهم باعتباره عملا انفراديا. إنه عملية يتسم فيها الجهد

المشترك للعضوية والأمانة العامة بأهمية بالغة تماما للبدء في المرحلة الثانية من الإصلاحات وتنفيذ الإجراءات المتفق عليها.

وكل الأعضاء يعلمون أن التقرير قد أصدر قبل أكثر من شهر مضى، وفيما بعد عقدت إحاطات إعلامية عديدة على الصعيد الإقليمي وجلسة واحدة من المشاورات غير الرسمية بغية توفير مزيد من المعلومات. ونظرا لتعقيد المواضيع، ليس من المدهش أن العديد من الإجراءات المقترحة لا تزال تحتاج إلى مزيد من التوضيح. وعلى أساس المشاورات التي أجريت مع عدد من الدول الأعضاء، اقترحتُ أن تُعد الأمانة العامة ورقة اجتماع تقدم إجابات وتوضيحات مكتوبة بشأن كل القضايا الرئيسية التي أثارتها مختلف المجموعات أو فرادى الدول الأعضاء، فضلا عن الأسئلة التي أتوقع أن تبرز خلال هذه الجلسات العامة الهامة. وقد اتفقنا مع الأمين العام على أن هذه الورقة ستُعد بوصفها عملية سريعة تبدأ عاجلا بعد هذه المناقشة، حتى تؤخذ في الاعتبار خلال الجولة الأولى من المشاورات غير الرسمية. ونعتقد أن هذا النهج سيُطمئن شواغل الوفود ويحدث مناخا من الثقة لإجراء مزيد من المداولات.

وأدرك أن ما عرضه الأمين العام عملية مستمرة. وفي إطار رؤية الأمين العام، هناك بعض الإجراءات للتنفيذ المباشر، وهناك إجراءات أخرى قد تحتاج إلى مزيد من التقارير و/أو إلى مزيد من الدراسة في السنة القادمة من قبل اللجان المختصة. والعديد من الإجراءات المقترحة تتطلب تدابير يتخذها الأمين العام بتأييد و/أو بتوجيه من الدول الأعضاء. وينبغي أن تسفر مداولاتنا عن وضع توجهات عامة لتحقيق الإجراءات التي اتفق عليها.

واسمحوا لي الآن أن أبين للأعضاء بإيجاز كيف أنوي أن أدير العملية التي ستؤدي إلى اتخاذ القرار الذي ذكره الأمين العام. واسمحوا لي أن أشدد على أن هذه العملية ستكون عملية مفتوحة وشفافة جدا، وستشارك فيها جميع الوفود المهتمة والمعنية. فبعد هذه المناقشة العامة، سأبدا في أقرب وقت ممكن بإجراء مشاورات غير رسمية مفتوحة، يحبذ أن تبدأ صباح يوم الجمعة، ١ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد طلبت بالفعل إلى أحد نواب رئيس المكتب أن يساعدني في قيادة هذه العملية ورئاسة المشاورات غير الرسمية في حالة غيابي. واتصلت أيضا بعدد من السفراء وطلبت منهم مساعدة نائب الرئيس ومساعدتي في تيسير سير العملية، وسأعلن أسماءهم قبل انتهاء المناقشة حول هذا البند.

وسأستمع إلى آراء ومقترحات وشواغل الأعضاء في هذه المناقشة العامة وأثناء المشاورات غير الرسمية على حد سواء. فبعد المناقشة وبعد أول جولة من المشاورات غير الرسمية، التي ستقدم الأمانة العامة خلالها مزيدا من الإيضاح، سأعرض مشروع القرار الذي سأورد فيه هذه الآراء. وآمل أن يكون بوسعي الاعتماد على دعم الأعضاء البنّاء والفعال. وأعتقد أنه إذا توفرت الإرادة السياسية الجيدة وكرست الوفود المعنية الوقت والطاقة وتوفر قليل من الحظ، سيكون لدينا قبل عيد الميلاد قرار عملي يلقى التأييد.

أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا، الذي سيتكلم باسم بلدان حركة عدم الانحياز والاتحاد الأفريقي.

السيد **كومالو** (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أذكّر بهذه العبارات النبيلة:

”لن ندخر جهدا لكي تصبح الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية في السعي إلى تحقيق جميع الأولويات: الكفاح من أجل التنمية لجميع شعوب العالم، ومكافحة الفقر والجهل والمرض؛ ومناهضة الظلم؛ ومحاربة العنف والإرهاب والجريمة؛ والحيلولة

دون تدهور بيتنا المشترك وتدميره''. (A/RES/55/2، الفقرة ٢٩)

هذا اقتباس من إعلان الألفية الذي أيده أكثر من ١٦٠ رئيس دولة أو حكومة، شاركوا في مؤتمر قمة الألفية المعقود في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

لقد قدم لنا الأمين العام تقريرا بعنوان ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات''. والتركيز على برنامج لإجراء المزيد من التغييرات تركيز مقصود في الحقيقة وضروري جدا. ونود أن نقول من البداية إننا نرحب بتقرير الأمين العام. ونحن نساند جهوده الرامية إلى تعزيز منظمتنا، ونعتقد أن الأمم المتحدة القوية والفعالة تستطيع أن تقوم بدور رئيسي في تنفيذ مهمة الميثاق الأساسية التي جرى التأكيد مجددا عليها في إعلان الألفية.

لقد قمتم أيضا، يا سيدي، بدعوة الدول الأعضاء إلى المشاركة في الحوار الاستراتيجي حول تعزيز هذه المنظمة. ووفدي يقبل هذا التحدي ومستعد لمساعدتكم بأية طريقة نستطيع تقديم المساعدة فيها. إلا أننا منزعجون من الشكوك والمخاوف التي يبدو أن عملية الإصلاح قد أثارتها. ولذلك، نحن نقاوم إغراء الدخول في عملية استفسار مفصلة عن نوايا جهودنا المشتركة. وبدلا من ذلك، نختار أن نثق بأن الدعوة التي وجهت إلينا لنصبح جزءا من برنامج لمزيد من التغيير تمثل اعترافا بمسؤوليتنا المشتركة عن محاولة تحقيق ما هو أفضل لخير وصالح الأمم المتحدة التي نحبها.

ونحن في أفريقيا ندرك أنه توجد صلات ديناميكية بين التنمية في قارتنا وجدول أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة. وإنشاء الاتحاد الأفريقي واعتماد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (نيباد) اعتراف من أفريقيا بأننا بحاجة إلى مؤسسات جديدة معدة للتصدي لتحديات الألفية الجديدة. وفي إسهامنا في ترشيد جدول أعمال أفريقيا في الجمعية العامة، قررنا بالفعل أن نجمع في مجموعة واحدة بنود جدول الأعمال الثلاثة المتعلقة بالتنمية في أفريقيا. وقد عولجت بالفعل في مناقشة مشتركة في هذه الجمعية قضايا التنمية في أفريقيا – أسباب الصراع في أفريقيا وتحقيق السلام المستدام والتنمية المستدامة فيها، والاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وتنفيذ برنامج العقد الثاني للتنمية الصناعية في أفريقيا.

ونحن نعتزم أن نمضي قدما في عملية زيادة ترشيد البنود الأفريقية على جدول الأعمال. ويقدم الأمين العام مقترحات جيدة لتحسين كفاءة وفعالية الأمم المتحدة. وينبغي أن تسترشد هذه المقترحات بالقرارات الواردة في إعلان الألفية وإعلان ديربان، وكذلك نتائج مؤتمر مونتيري الدولي المعني بتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في جوهانسبرغ. وتشكل ولايات تلك المؤتمرات الأساس لمهمة هذه الجمعية التي يجب أن تنفذ بصورة جماعية. وأية آلية متابعة موضوعة تفاصيلها بوضوح وميزانية برنامجية منقحة ينبغي أن تدمج عمليات المتابعة. ومع أن عملية الإصلاح عملية مستمرة، فإنها ينبغي ألا تصبح غاية في حد ذاتها.

فعلى سبيل المثال، نحن نلاحظ أن اللجنة الثانية منهمكة في مناقشة مكثفة للإصلاحات، بما فيها النظر في إمكانية إدراج قضايا الاقتصاد الكلي في جدول الأعمال. ونأمل أن يستمر ذلك على نحو كلي وشامل وأن يلهم اللجان الأخرى أن تفعل نفس الشيء. فهذا سيجنب إيجاد انطباع بأن الإصلاح محدود بقضايا التنمية المهمة بالنسبة لنا نحن المنتمون إلى العالم النامي. وإننا نتطلع إلى خطة التنفيذ التي وضعتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية بحلول أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣، والتي تهدف إلى تعزيز فعالية حضور المنظمة في البلدان النامية. ونحن ندرك أهمية البرمجة المشتركة على

المستوى القطري وتجميع الموارد، والمناقشات العامة وشبكات المعرفة، والدعم المكرس للمنسق المقيم والتخطيط المتكامل، وأدوات وضع الميزانية وتعبئة الموارد للبلدان الخارجة من الصراعات. مع ذلك، نعتقد أن كل البلدان النامية يمكنها أن تستفيد من هذا الإصلاح؛ فينبغي ألا يقتصر على البلدان الخارجة من صراعات. وبينما الإجراءات المقترحة يمكن أن تسهم في تعزيز فعالية الأمم المتحدة على المستوى الميداني، فإن العنصر الحاسم للموارد الجوهرية يجب تناوله أيضا. ونود أن نرى أساليب مقترحة يتضمنها هذا العمل لتعبئة الموارد الإضافية للأمم المتحدة. والموارد الإضافية التي يمكن التنبؤ بها تساعد على دفع التنمية في أفريقيا. والاتجاه الراهن هو نحو تقليل الموارد الجوهرية للأمم المتحدة، وأفريقيا تتحمل العبء الأكبر للاقتطاعات في أنشطة الأمم المتحدة.

إن إنشاء وظيفة إضافية هي أمين عام مساعد يلقى الترحيب، خاصة إذا كان الغرض من هذه الوظيفة هو تعزيز تماسك السياسات العامة على النحو الذي يجري التأكيد عليه في توافق آراء مونتيري. وشاغل تلك الوظيفة سيكون مفيدا أيضا في رصد التنفيذ ومتابعة الجهود لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ. وسيكون من المهم لشاغل الوظيفة أن يتفاعل مع العناصر الفاعلة المؤسسية وغيرها مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. ولدى شغل الوظيفة، نفترض أن تؤخذ مسألة التمثيل الجغرافي العادل بعين الاعتبار.

وتعيين مستشار للمهمات الخاصة في أفريقيا كان موضع اهتمام خاص للأفارقة. ومن المهم لذلك الموظف أن يكون على اتصال بالأمين العام، لأنه من المقرر أن يعهد إلى وظيفته بولاية خاصة متفق عليها بالفعل بشأن أفريقيا، وهي، كما وصف في التقرير، مفتوحة لتفسيرات مختلفة. ونحن نعتقد أن الوظيفة ينبغي أن تكون لها ولاية خاصة بشأن المبادرة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا، ونحث الأمين العام على مواصلة استعراضها. ولقد اتخذت الجمعية العامة مؤخرا القرار ٢/٥٧ بشأن المبادرة الجديدة. وفي ذلك الصدد، يجب على مكتب المستشار أن يستعرض الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة وغيره من أشكال الدعم الدولي إلى المبادرة ويقدم التقارير بشأنه وبشأن تنسيق وتنفيذ نتائج مؤتمرات القمة وسائر المؤتمرات عندما تتصل بأفريقيا.

وإننا نرحب بهدف تعزيز حقوق الإنسان على المستوى الوطني وترشيد وتنظيم عمل هيئات معاهدة حقوق الإنسان، وتحسين أساليب عمل نظام الإجراءات الخاصة، وتنظيم الإدارة، وتحسين الحالة المالية لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. ونتطلع إلى إشراك الدول الأعضاء في الخطط التي توضع مستقبلا، بما في ذلك توسيع ولايات الممثلين المقيمين.

وفيما يتعلق بالميزانية، يؤيد وفد بلدي جميع الجهود الرامية إلى تحسين فعالية الأمم المتحدة وهو مستعد للمشاركة فيها، وكذلك فيما يتعلق بتنظيم الأنشطة المعنية بموازنة المنظمة وإدارتها. وهذه تتضمن إعطاء الأمين العام مرونة لتوزيع الموارد بين البرامج الفرعية لمواجهة التحديات التي قد تواجهها منظمتنا. ونتطلع إلى تلقي الجمعية العامة الميزانية البرنامجية المنقحة في عام ٢٠٠٣، ونعتقد أنها ينبغي أن تشمل الأولويات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل وسائر الولايات التشريعية الأخرى الواردة في الأهداف الإنمائية لقمة الألفية.

ونحث الأمين العام على تقديم نظام محسَّن للتخطيط والموازنة وعلى تقديم اقتراح أكثر تفصيلا بشأن منافع وآثار خطة أقصر أجلا وكذلك بشأن تدابير المحاسبة والرصد. ونؤكد من جديد دور لجنة البرنامج والتنسيق في مجالي التخطيط وبرمجة دورة الميزانية، ونطلب أن نواصل النظر

بشكل مشترك في التدابير اللازمة لتحسين أساليب عمل اللجنة.

ربما لا يكون هناك وفد لا يشعر بالفخر لأن مواطنيه يعملون موظفين مدنيين دوليين في هذه المنظمة. لذلك، نحث الأمين العام على أن يتخذ أية خطوات تحسن ظروف عمل موظفي الأمانة العامة. نحن نريد أن يشعر موظفونا الدوليون بالفخر لأنهم يخدمون الأمم المتحدة. وهذا لا يمكن أن يتحقق إلا إذا شعرنا أنفسنا بالفخر لأن نكون جزءا من منظمة معززة.

السيد فالينيلا (فنزويلا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، أعرب عن تقديرنا للأمين العام على تقديم تقريره عن تعزيز الأمم المتحدة (A/57/387). واسمحوا لي في البداية بأن أقول إن المجموعة تريد أن تعرب له عن التأييد الكامل للنوايا الواردة في التقرير:

> ”ويقترح هذا التقرير عددا من التحسينات ترمي إلى كفالة تكريس المنظمة لاهتمامها بالأولويات التي حددتها الدول الأعضاء، وإلى أن الأمانة العامة تقدم خدمة أفضل“. (A/57/387، الصفحة ٢)

ذلك بيان بالغ الوضوح، ويتمشى مع شواغلنا من أجل عمل أكثر كفاية من هذه المؤسسة العالمية. ويجب أن نوضح أن ملاحظاتنا تتصل أساسا بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والمعلوماتية ومسائل الميزانية التي تتخذ المجموعة بشأنها موقفا.

نحن مستعدون للاشتراك في أي عمل موجَّه نحو تلك الأغراض السامية. وإطارنا في ذلك الشأن سيحدده اعتباران: أولا، يجب ألا يكون لأي إجراء من إجراءات التغيير أثر سلبي على قدرة البلدان النامية على التفاوض. وذلك هام بشكل خاص فيما يتعلق بتوفير الخدمات لاجتماعات المجموعة وفيما يتعلق بالمنشورات التي توفر عناصر هامة لصنع القرار في البلدان النامية. والاعتبار الثاني هو أنه ما من إجراء من هذه الإجراءات ينبغي أن يحد قدرة الأمانة العامة على تقديم إسهامها الهام الكامل لتنمية البلدان النامية.

إن تقرير الأمين العام يقدم مجموعة شاملة من الأفكار القائمة على ما تحقق منذ عام ١٩٩٧ في تعزيز هذه الهيئة العالمية القوية. وفي عالم اليوم المتعولم، يمكننا حقا أن نتوقع أن تتحقق رغبات وأولويات الدول الأعضاء، وكذلك طموحات المجتمع المدني نحو منظمة ذات كفاءة كاملة.

والتقرير يستحق دراسة شاملة وكاملة من الدول الأعضاء من أجل ضمان نهج شفاف قائم على الشراكة بشكل كامل، لإصلاح المنظمة. وكما يدرك الأمين العام، استفاضت المجموعة بقراءة مقترحاته. ونتيجة لذلك، وجدنا عددا من المسائل التي نود أن نحصل بشأنها على المزيد من التوضيح حتى نقيِّم آثار الإجراءات ذات الصلة. وبلوغاً لهذه الغاية، وضعنا سلسلة من الأسئلة وقدمناها إلى الأمانة العامة بمناسبة المشاورات غير الرسمية التي عقدتموها، سيدي الرئيس. وهذه تؤكد اهتمام المجموعة الكبير بالتعرف على نطاق الإصلاحات المقترحة. والإجابة على أسئلتنا لا غنى عنها إذا أردنا أن نجري تقييما عادلا ومناسبا لتلك المسائل الهامة. ويسرنا أن نعرف أن ثمة وثيقة يجري إعدادها بهذا الشأن كما أعلن من فوره.

وعملية الإصلاح يجب أن تعزز قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بدورها ووظائفها في حقل التنمية، مع توفير الجمعية العامة القيادة لضمان الوفاء بالأهداف الاجتماعية والاقتصادية الواردة في الميثاق.

ولا تزال البلدان النامية تواجه تحديات كثيرة. ونتيجة لديناميات التغير العالمي. تبرز هذه التحديات في إطار داخلي ودولي جديد.

وينبغي أن تنفذ العملية بهدف أساسي، وهو تعزيز قدرة المنظمة على معالجة قضايا التنمية وعلى الاستجابة بفعالية للاحتياجات والأولويات التنموية للبلدان النامية. ويجب أن تتسق تماما مقترحات وتدابير الإصلاح مع الخطة المتوسطة الأجل التي تشكل التوجه الرئيسي للسياسات في المنظمة. وينبغي للهدف الرئيسي لتدابير الإصلاح ومقترحاته أن يمكِّن الأمم المتحدة من التنفيذ الكامل لجميع البرامج والأنشطة المناطة بها. وهذه ليست مسألة تخفيض في عدد الموظفين أو محاولة تحقيق الوفورات. والمهام التنموية للأمم المتحدة تحظى بأهمية أساسية ولا يمكن معالجتها على أنها ثانوية بالنسبة للمهام الأخرى.

وينبغي أن يجري تقييم دقيق للآثار المالية لأية مقترحات للإصلاح تبت فيها الجمعية العامة. وأي اقتراح بإجراء التغيير المطلوب في القواعد والأنظمة المالية والمتعلقة بالموظفين كنتيجة لتنفيذ تدابير الإصلاح ومقترحاته ينبغي أن يقدم إلى الجمعية لكي تنظر فيه وتوافق عليه.

ومرة أخرى، تود مجموعة الـ ٧٧ والصين أن تؤكد دعمها الكامل لضرورة إصلاح منظمتنا. ومن هذا المنطق، نود أن نؤكد من جديد نهجنا الإيجابي والبنَّاء للمشاركة في المزيد من المشاورات حول هذه القضية.

في بداية هذا القرن ”قررت الدول الأعضاء في الجمعية العامة للألفية... جعل الأمم المتحدة أداة أكثر فعالية لمتابعة تنفيذ الأولويات المعتمدة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية“. (A/57/387، موجز) والآن، بعد مضي سنتين، مررنا بعمليات سياسية هامة جدا في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وفضلا عن ذلك، قُطع عدد من الالتزامات الهامة جدا في المؤتمر المعني بتمويل التنمية، وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفي المؤتمر المعني بالشيخوخة، وفي دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل وفي غيرها. وقد أنشأنا شبكة من الالتزامات. وعلى المنظمة أن تتصدى للتحديات التي يفرضها الوفاء الكامل بتلك الالتزامات. ولقد مر العالم بتغيرات سياسية هائلة خلال العقد المنصرم. ويجب على الأمم المتحدة أن تعالج في نهاية المطاف إعادة هيكلتها هي استجابة لمتطلبات العصر الحديث.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. إن بلدان أوروبا الوسطى والشرقية المنتسبة إلى الاتحاد الأوروبي – إستونيا وبلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا ولاتفيا وليتوانيا وهنغاريا – والبلدان المنتسبة تركيا وقبرص ومالطة. فضلا عن أيسلندا، البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة من المنطقة الاقتصادية الأوروبية، تؤيد هذا البيان.

يود الاتحاد الأوروبي أن يشكر الأمين العام على مبادراته لزيادة تعزيز المنظمة. وقد قطعنا شوطا طويلا تحت قيادته صوب تحديث الأمم المتحدة. ويوافق الاتحاد الأوروبي موافقة تامة على العملية التي بدأت بفضل تقرير الأمين العام. ونحن معا نحسّن فعالية الأمم المتحدة ومكانتها، سواء هنا في نيويورك أو في الميدان.

وإن كان للأمم المتحدة أن تتمكن من التصدي للتحديات الجديدة المستمرة لهذه الألفية، فهناك الكثير مما يجب عمله. قبل كل شيء، يجب التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج التنمية. لقد خطا هذا البرنامج خطوات هامة إلى الأمام نتيجة اعتماد إعلان الألفية، والقرارات المتخذة في روما ومونتيري وجوهانسبرغ، والتركيز المتزايد على القارة الأفريقية، الذي تكرس في موافقة الأعضاء بالإجماع على الشراكة الجديدة لصالح تنمية أفريقيا.

ونرحب بالاهتمام الذي تحصل عليه هذه القضايا، ضمن قضايا أخرى، في تقرير الأمين العام. وهذا يبين أن

تعزيز المنظمة ليس نشاطا مجردا يجري السعي إلى تحقيقه كهدف في حد ذاته، بل إن هذه الممارسة توفر سبل تغيير حياة ورفاه الفقراء في العالم. والواقع أن هذا يؤكد على أن الهدف الأسمى لعملنا في الأمم المتحدة هو أن نجعل العالم مكانا أفضل للفقراء في هذا الكوكب.

قبل عامين، حدد رؤساء الدول والحكومات أهداف المنظمة وأولوياتها. والآن وقد اعتمدت مسودتها، فقد آن الأوان لكي نضمن أن المنظمة مزودة بما يسمح لها بتحقيق هذه الأهداف والأولويات. والبرنامج المعروض علينا والأعمال المعينة التي يتضمنها يشكلان دعوة يوجهها الأمين العام إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز قدرة المنظمة على التنفيذ. وبهذه الطريقة، يمكن للأمم المتحدة أن تساعد الدول الأعضاء بصورة أفضل على تنفيذ إعلان الألفية وولايات جوهرية أخرى للمنظمة، بما فيها متابعة مؤتمري قمتي مونتيري وجوهانسبرغ. ويود الاتحاد الأوروبي أن يقبل هذه الدعوة وأن يتحرك بسرعة إلى العمل الشاق الذي يبدأ بمجرد موافقة الجمعية العامة على هذا التقرير.

والأعمال التي يقترحها الأمين العام تركز على التنفيذ وهي إجراءات عملية وواقعية. ويجب أن تسفر هذه الأعمال عن تحسينات هامة في المنظمة في غضون السنوات القادمة. والإحساس الأوضح بأولويات المنظمة يعني تخصيصا أفضل وأكفأ للموارد، وليس تخفيضا للميزانية. وينبغي للأمين العام أن ينجز بعض المسائل على الفور. وهناك مسائل أخرى يتعين أن نوافق عليها، نحن الدول الأعضاء، بينما توجد مسائل يتعين أن تواصل الجمعية العامة مناقشتها في السنوات القادمة بناء، ضمن جملة أمور، على المزيد من التقارير أو فيما يتعلق بميزانية العام القادم المقترحة لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وستوفر هذه العملية مزايا ملموسة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وللأمانة العامة وموظفيها القيمين من حيث تحسين نوعية وأداء وشفافية البرامج، وإمكان خضوعها للمساءلة، وقيمتها بالنسبة لتكاليفها.

وأود أن أسوق بضعة أمثلة على المواضع التي يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه إذا عملت فيها الدول الأعضاء والأمين العام معا بروح من الشراكة، فسيتمكنون من إحراز هذه النتائج المفيدة الملموسة.

يقترح الأمين العام استعراض بعض الأنشطة المعينة للبرامج بغية تحسين أعمال الأمم المتحدة - على سبيل المثال، قضايا هامة كحقوق الإنسان والإعلام وفي المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ويود الاتحاد الأوروبي أن يؤكد الأهمية التي يعلقها على تعزيز مجالي الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بأفريقيا.

لقد وقّع المجتمع العالمي على شراكة جديدة من أجل التنمية ترتكز على توافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ جوهانسبرغ. ويجب أن يكون التنفيذ من خلال هذه الشراكة ناجحا لكي نفي بالتزامات مؤتمر قمة الألفية ونحقق نتائج المؤتمرات الرئيسية للأمم المتحدة ونحقق الأهداف الإنمائية للألفية، وبالتالي ننقذ المزيد من البشر من الفقر.

ونعلق أهمية خاصة على إيلاء أولوية قصوى لأفريقيا في أعمال الأمم المتحدة. فإنشاء الاتحاد الأفريقي، وتوطيد الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، والتوقعات الإيجابية مؤخرا عن إنهاء بعض الصراعات التي استمرت أمدا طويلا في أفريقيا - في أنغولا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وإثيوبيا وإريتريا، وسيراليون، والسودان، والصومال - تشكل كلها تطورات سياسية هامة تدعو إلى استمرار التعاون الوثيق والمركز بين منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

إننا نرى التعزيز المقترح للمجالات الاقتصادية والاجتماعية في نشاط الأمم المتحدة على ضوء هذه الخلفية الكلية.

ونحن نتفق مع الأمين العام على وجوب تعزيز وجود المنظمة في البلدان النامية من خلال تحسين فعاليتها. ونرحب بالاقتراح الداعي إلى أن تضع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية خطة تنفيذ لهذا الغرض. ونرحب أيضا بالخطوات المتخذة نحو توضيح الأدوار والمسؤوليات في مجال التعاون الفني.

ولا بد من تعزيز القدرات الإدارية لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نظرا للعبء الذي تتحمله. وهناك حاجة إلى وضع تعريف أوضح للمسؤوليات، بما في ذلك تقسيم العمل بين المقر ومراكز الأمم المتحدة الميدانية بشكل أفضل، وكذلك تحسين التنسيق بين المقر والمستويات الإقليمية، بما في ذلك اللجان الإقليمية. ونؤيد تعزيز دور مستشار الأمين العام للمهمات الخاصة بوصفه وسيلة لاستمرار تركيز سياسة المنظمة بشكل أقوى على أفريقيا.

وفي هذا الصدد، نشدد أيضا على ضرورة توطيد وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

ولا ينفك الاتحاد الأوروبي يؤيد إشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص في أعمال المنظمة. ونتطلع إلى التوصيات المتعلقة بتحسين طرائق تفاعل الأمم المتحدة مع المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، تحدد مقترحات الأمين العام المجالات الرئيسية التي ينبغي فيها استعراض الأنشطة وربما تعزيزها. وهذا مجال من مجالات العمل التي ظل الاتحاد الأوروبي دائما يمنحها أولوية كبرى. وهو أمر ذو أهمية للجمعية العامة برمتها ويشكل مصدر قلق لها. لذلك لا بد أن يكون هناك القدر اللازم من التشاور مع الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة في تنفيذ التغييرات المقترحة.

والمقترحات الداعية إلى تحقيق المزيد من التحسين في العمل الإعلامي للأمم المتحدة هي أيضا بالغة الأهمية. فتعزيز المنظمة في هذا المجال أمر حيوي لضمان استمرار التأييد الشعبي للأمم المتحدة بوصفها المنظمة الحكومية الدولية الرئيسية في العالم. والعمل الإعلامي يتغير دائما، ويدفعه التقدم التكنولوجي. وهذا بدوره يتطلب عملية تقييم دائمة للتأكد من أن الأمم المتحدة تصل إلى الجماهير التي تستهدفها وأنها توصل رسالتها بأكثر الوسائل الممكنة فعالية. وينبغي النظر في هذا السياق إلى استعراض دور مراكز الأمم المتحدة الإعلامية وهو ما يستحق البحث الجاد. والاتحاد الأوروبي مستعد من حيث المبدأ لمواجهة التحدي الذي ينطوي عليه اقتراح الأمين العام الرامي إلى جعل العمل الإعلامي في أوروبا أكثر كفاءة، ويتطلع الاتحاد إلى المشاركة في المناقشات بشأن تنفيذه العملي، مع أخذ الاحتياجات الإقليمية بعين الاعتبار.

ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تحديث دورة ميزانية الأمم المتحدة، بحيث يمكن أن تخدم بشكل أفضل منظمة عصرية وفعالة مثل الأمم المتحدة. والخطوة الأولى الهامة هي إصدار وثيقة لميزانية استراتيجية وأكثر شفافية تحدد بوضوح أولويات المنظمة ومتطلباتها من الموارد المترتبة عليها.

وبالتالي فإن التدابير التي اقترحها الأمين العام بشأن كيفية تقديم الميزانية إلينا بشكل أفضل – مثل عرض أولوياتنا، وجعل التوثيق أكثر إيجازا وطابعا استراتيجيا، وتقليل الاجتماعات وجعلها أكثر تركيزا، وتعزيز خدمات المراقبة والتقييم – هي تدابير مفيدة جدا.

ونتفق على أن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، التي سيتم عرضها علينا في عام ٢٠٠٣، ينبغي تنقيحها بالكامل حتى تعكس بشكل أفضل الأولويات المتفق عليها في جمعية الألفية. ومن الواضح أنه يتعين تحقيق ذلك ضمن الإطار الشامل للخطة المتوسطة الأجل.

وبالمثل، سيصبح عملنا اليومي أكثر شفافية وتركيزا عندما نرشد هذا الكم الهائل من التقارير والاجتماعات.

فصدور الوثائق في الوقت المناسب وتركيزها على صميم الموضوع، وتحسين إدارة خدمات الجمعية العامة والمؤتمرات، يعني كفاءة أكبر. وسيوفر ذلك فرصاً أفضل للجميع كي يقوموا بدور أهم في عملنا.

ونحن نؤيد الاستمرار في تحسين إدارة الموارد البشرية في السنوات القادمة. وإن أكثر ذخر قيمة للمنظمة موظفوها، فلا بد أيضا لبرنامج ترشيد الأمم المتحدة أن يلبي الحاجة إلى مواصلة تعزيز كفاءة موظفي الأمم المتحدة.

وهناك أهمية بالغة أيضا لأن تنهض الدول الأعضاء بمسؤولياتها وان تهيئ السبل لترشيد العملية الحكومية الدولية. ولقد بدأ بالفعل عمل هام يستهدف تهيئة سبل إعادة تنشيط الجمعية العامة.

ولقد لاحظنا أن الإجراءات التي اقترحها الأمين العام فيما يتعلق بالميزانية تبني عموما على الإطار الذي وضعته بالفعل الجمعية العامة، لدورة الميزانية بشكل عام، ولإدخال الميزنة على أساس النتائج، للقواعد واللوائح المالية. ونحن نرى أنه ينبغي لأعضاء الأمم المتحدة أن يصدقوا على هذا الدليل التفصيلي لتبسيط تنفيذ هذه الولايات القائمة. ونقر بأنه ينبغي معالجة الشواغل التي تساور الأعضاء. وينبغي في رأينا أن نسمح لأنفسنا بوقت كاف للتعامل مع هذه الشواغل. ولكن ينبغي لنا أيضا في دورة الجمعية العامة هذه أن نتفق على الهدف الذي نريد تحقيقه – وهو وضع ميزانية استراتيجية لمنظمتنا تكون أكثر شفافية وتوجها نحو تحقيق النتائج.

واستجابة لتقرير الأمين العام، لا بد أن تظهر الدول الأعضاء الآن القيادة المطلوبة وأن تعطي الأمين العام ولاية مجددة كي يعزز المنظمة. ولا بد أن نصيغ رؤيتنا المشتركة لأساليب جديدة وأكثر عصرية للقيام بعملنا في الأمم المتحدة، وأن نطلب إلى الأمين العام الشروع في التنفيذ.

في الوقت نفسه، يجب أن ندرك أنه لا يمكن تنفيذ التدابير المقترحة بشكل تلقائي أو بين ليلة وضحاها. وسنعود نحن الدول الأعضاء إلى هذه القضايا، ومن خلال حوار حميم مع الأمين العام، كجزء من التشاور الحكومي الدولي المنتظم، ما إن يبدأ التنفيذ التفصيلي.

ويتطلب تحقيق ذلك مداولات على مستوى رفيع. فأمام الممثلين الدائمين ورئيس الجمعية العامة والأمين العام ونائبة الأمين العام مهمة هامة يتعين أداؤها في الأيام والأسابيع القادمة.

وكلنا نتطلع إليكم، سيدي الرئيس، لقيادتنا نحو اتخاذ هذه الخطوة الأولى الهامة خلال الأسابيع القليلة القادمة، وأرجو أن تتأكدوا من كامل تعاون الأمم المتحدة في تحقيق هذا الهدف.

السيد نايدو (فيجي) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية بالنيابة عن مجموعة منتدى جزر المحيط الهادئ في نيويورك: أستراليا، وبابوا غينيا الجديدة، وبالاو، وتوفالو، وتونغا، وجزر سليما، وجزر مارشال، وساموا، وفانواتو، وولايات ميكرونيزيا الموحدة، وناورو، ونيوزيلندا، وبلدي فيجي.

اسمحو لي أن ابدأ بالإعراب عن خالص الامتنان للأمين العام على تقديمه هذا التقرير (A/57/387) إلى الجمعية. ولقد قامت الأمم المتحدة تحت قيادته النموذجية بخطوات هامة نحو تعزيز المنظمة.

ويمثل التقرير المعروض علينا برنامجا جادا للإصلاح المستمر، الذي يشمل العديد من مجالات نشاط الأمم المتحدة.

وخلال مناقشة مبادرة الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام، خلال فترة ولايته الأولى، قيل الكثير عن فكرة أن الإصلاح ليس حدثا وإنما عملية. وبالفعل، فإن الإصلاح ظل

يمثل إحدى السمات المميزة لولاية الأمين العام. ويتضمن هذا التقرير مزيدا من الاقتراحات العملية لتحسين عمل الأمم المتحدة، بل والأهم من ذلك أنه يعد أيضا بإصلاح عام يجعل المنظمة أكثر مرونة وأكثر استجابة في التعامل مع أولويات الدول الأعضاء.

وإن تحسين الطريقة التي تعمل بها الأمم المتحدة، تتطلب من العضوية ومن الأمانة العامة أن تتحركا معا في سبيل تحقيق أهداف مشتركة. وسيكون من الضروري بالنسبة إلينا، أن نميز بين الاقتراحات الواقعة في إطار صلاحيات الأمين العام وحده، وتلك التي تتطلب قرارا حكوميا دوليا. ولكن ينبغي ألا نتوقف أطول من اللازم عند هذا الموضوع. فالنقطة الأهم قوامها أنه ينبغي أن نتحرك كلنا في نفس الاتجاه.

ونحن من جهتنا، نظن أن الاتجاه الذي أشار إليه الأمين العام هو الاتجاه الصحيح. ونعتقد أنه ينبغي للجمعية أن تؤيد هذا الاتجاه وأن تتصرف حيث بوسعها التصرف الآن. وبينما نحتاج إلى أن نبحث التفاصيل لتكوين حكم بشأن بعض الاقتراحات، ينبغي لنا أن نركز، خلال هذه الدورة، على الاتجاه الاستراتيجي الذي اقترحه الأمين العام.

وقبل أسابيع قليلة، في المناقشة العامة بشأن أهداف إعلان الألفية، وأعمال المنظمة، أعرب متكلمون كثيرون عن رغبتهم في رؤية الأمم المتحدة تنتقل من مرحلة وضع الأهداف إلى مرحلة جديدة وهي تنفيذها. وبدون التنفيذ، تصبح أهداف إعلان الألفية والأهداف التي وضعها مؤتمرا مونتيري وجوهانسبرغ وعودا فارغة.

وإننا نوافق الأمين العام على أن هناك مجالات تحتاج فيها الأمم المتحدة إلى أن تفعل المزيد. ونوافق، بشكل خاص، على أن الأمم المتحدة تحتاج إلى أن تلقي نظرة أكثر شمولا على القضايا المتعلقة بالهجرة، كما ورد في الفقرة ٣٩ من التقرير، وأن تعزز قدراتها على مكافحة الإرهاب والاتجار بالمخدرات والجريمة الدولية.

وعليه، فإن الإجراء الأول في تقرير الأمين العام، يأتي في الوقت المناسب. وتحتاج الأمم المتحدة إلى أن تكون أكثر مرونة في تكييف ما تقوم به مع ما نريد تحقيقه. وفي الوقت الحالي، تتعرض قدرة المنظمة على الاستجابة للأولويات التي حددتها الدول الأعضاء، لقيود خطيرة يفرضها عدم مرونة الميزانية البرنامجية. ومن المعقول تماما أن تفسح أقل الأنشطة أهمية المجال أمام الأولويات العليا مع مرور الوقت. وكل حكوماتنا تقوم بذلك. والقواعد الحالية التي تنظم الميزانية لأن يحدث ذلك هنا. وقد حان الوقت بالتأكيد لكي تباشر الأمم المتحدة القيام بالمثل.

إنني أتحدث اليوم بالنيابة عن مجموعة تتشكل في أغلبها من وفود صغيرة جدا. وإن الكم البالغ الضخامة من الوثائق، والعدد الهائل من الاجتماعات، وجداول الأعمال الطويلة للعديد من اللجان، وعملية اتساع الميزانية، أمور تقلل من قدرة الوفود الصغيرة على التأثير على قرارات الجمعية العامة. وهذه الأمور لا تقلل من طابع الجمعية الديمقراطي، عن طريق حرمان الوفود الصغيرة من حقوقها بشكل نافذ المفعول فحسب، وإنما تجعل أيضا الجمعية أقل فعالية مما ينبغي أن تكون عليه.

ومن الواضح أنه ليس بوسع الأمانة العامة أن تقوم بأكثر من ذلك لتحسين تشغيل الآلية الحكومية الدولية. ويبين الإجراءان ١١ و ١٣، اللذان تؤدي بموجبهما إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات دورا أكثر نشاطا في إدارة الوثائق والجلسات، أن الأمانة العامة تبذل كل ما في وسعها. ولقد تكلمت بالنيابة عن منتدى جزر المحيط الهادئ في هذا الموضوع الذي تحدثنا عنه في اللجنة الخامسة في الأسبوع الماضي.

وتعتقد وفودنا أنه ينبغي للدول الأعضاء أن تقوم بالمزيد من العمل في هذا الشأن، في إطار إرشادت الإصلاح وإعادة تنشيط الجمعية العامة.

والإجراء ١٢ الذي يقترح أن تضع الجمعية آلية لاستعراض التقارير، يستحق التطوير. ويمكن أن نبدأ بذلك في هذه الدورة.

وينبغي أن ننظر في الجهود المتجددة لتبسيط جداول الأعمال وتقليل عدد الجلسات. وعلى الرغم من بعض التغييرات، يبقى جدول أعمال الجمعية مثقلا بحطام مسائل قديمة. والقيام بشيء من الانتقاء الحصيف من شأنه أن يجعل عملنا أكثر قابلية للضبط وبخسارة أقل.

وينبغي للإجراء الثالث الذي يوصي بأن يتشاور المفوض السامي لحقوق الانسان مع هيئات معاهدة حقوق الإنسان بهدف تبسيط إجراءات تقديم التقارير، أن يؤدي إلى تحسينات في مجال حيوي من نشاط الأمم المتحدة، ولكنه يشكل عبئا مفرطا.

ونحن نتطلع إلى مناقشة هذه الأفكار وغيرها في اجتماعاتنا غير الرسمية.

والإجراءان ٢١ و ٢٢، اللذان يقترحان مبادئ لتعديل عملية إعداد الميزانية، يستحقان النظر بعناية. وتشخيص الأمين العام لعيوب عملية إعداد الميزانية مقنع. إذ تستغرق العملية وقتا طويلا جدا. ويثار جدل كبير بشأن مسائل عديمة الشأن. وليست للدول الأعضاء قدرة تذكر على توفير الاتجاه الاستراتيجي. وعلى الرغم من إنفاق الدول الأعضاء والأمانة العامة من موارد هائلة، لا تظهر الميزانية تغييرا يذكر من عامين إلى عامين آخرين. ثم أن الفصل بين عملية التقييم والتخطيط يظل شاسعا بصورة مفرطة فيمنع إجراء تخطيط أكثر استجابة يقوم على أساس النتائج. وباختصار، فإن العملية تحرم الدول الصغيرة من حقوقها وتخدم الأمم المتحدة على نحو هزيل. وبالنظر إلى تعقيد المسائل المعنية، من غير المحتمل أن نتفق على مواصفات علاج خلال هذه الدورة. ولكن، ينبغي أن نبدأ المناقشة الآن وقد نتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن بعض المبادئ كخطوة أولى.

وإن بلدان منتدى جزر المحيط الهادئ تؤيد تأييدا كاملا جهود الأمين العام المتواصلة لتعزيز الأمم المتحدة. ونأمل أن تكون الوفود الأخرى مستعدة أيضا لتسير في الاتجاه الذي شدد عليه الأمين العام. ونعتقد أن العمل المشترك الذي يقوم به الأعضاء والأمانة العامة يمكن أن يؤدي إلى جعل الأمم المتحدة أكثر استجابة، وجعل الجمعية العامة أكثر إتاحة للمشاركة وأكثر إنتاجية، مما يخدم بشكل أفضل أولويات الدول الأعضاء.

السيد ماكاي (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني اليوم أن أتكلم بالنيابة عن وفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا.

تؤيد وفودنا تأييدا شديدا عملية الإصلاح. ونفعل ذلك، ليس من أجل التغيير في حد ذاته، أو لأننا نساوي بين التغيير والوفورات. إننا نؤيد التغيير لأننا نعتقد أنه يجب تعزيز هذه المنظمة بغية أن تفي بتوقعات الدول الأعضاء. إن تغيير الطريقة التي تنفذ بها الأمم المتحدة ولاياتها أمر أساسي، ليس فقط لتحسين فعاليتها، بل أيضا لتعزيز مصداقيتها وحضورها.

ولقد رسم الأمين العام للمنظمة طريقا للمستقبل، وركز على بعض الرسائل الأساسية: الاضطلاع بالأمور الهامة، وخدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل، والعمل معاً بطريقة أفضل، وتخصيص الموارد للأولويات، والاستثمار في الامتياز من خلال موظفي الأمم المتحدة. ونحن نؤيد هدف

التقرير – وهو جعل المنظمة أكثر فعالية وحداثة وأكثر توجُّها نحو تحقيق نتائج.

وهذه التغييرات مجتمعة ستجهز المنظمة بأدوات أفضل لتحقيق تطلعاتنا المشتركة نحو عالم أكثر سلما وازدهارا وعدلا. ويأتي إعلان الألفية كمفهوم تنظيمي له قيمته، ليساعدنا على التركيز على الأولويات العاجلة والحالية. وقد تم الاتفاق عليه على أعلى المستويات باعتباره دليلا تفصيليا لمنظمتنا، فهو يتناول الطائفة الكاملة لأنشطة الأمم المتحدة: من السلام والأمن، إلى حقوق الإنسان، إلى التنمية المستدامة. وهو يفصح بالتفصيل عن أهداف إنمائية مشتركة طموحة ومحددة. وهذه الإصلاحات، إذن، ستساعد الأمم المتحدة على أن تعكس على نحو أفضل الإرادة الجماعية للدول الأعضاء. والقيود التي تحد من قدرتنا على القيام بذلك ترد بوضوح في تقرير الأمين العام – جدول أعمال مشحون تهيمن عليه الاجتماعات والوثائق بدلا من النتائج. ووجود ٣٦ ٠٠٠ من النواتج حاليا في كتب الأمم المتحدة، يجعل من الأصعب على الأمم المتحدة أن تستجيب للمطالب الجديدة. وبالتالي، نرحب بعزم الأمين العام على أن يقترح في الميزانية القادمة مواءمة الأنشطة والموارد قدر الإمكان مع الأولويات الحالية.

وفي جوهر اقتراحات الأمين العام تكمن الحاجة إلى تحسين أداء الجمعية العامة وفعاليتها. فهي الجهاز الوحيد في الأمم المتحدة الذي يتيح لنا جميعا فرصة إسماع صوتنا.

غير أن ذلك الصوت قد ضعف نتيجة قصور منهجي في الكفاءة، وجدول أعمال مكتظ بالبنود. ويتعين على الجمعية العامة أن تركز اهتمامها على القضايا الأساسية التي تتطلب العمل الدولي. فهذا، فضلا عن كونه أفضل استخدام للموارد، من شأنه أيضا أن يجعل عبء العمل أكثر تركيزا على الهدف وأكثر قابلية للتحكم فيه بالنسبة للوفود الصغيرة. ولا أجد شيئا أفضل في هذا المقام من الإشارة إلى التعقيبات البليغة والمفصلة التي أدلى بها ممثل فيجي الدائم الذي تكلم قبلي في هذا الشأن.

والمؤتمرات الخاصة يمكن أن تلعب دورا مهما، ولكن علينا أن نضمن أنها لا تحل محل الدور الذي يحدده الميثاق لأجهزتنا.

والتدابير التي يقترحها الأمين العام تتيح لنا جميعا فرصة لتعزيز مشاركتنا في الأمم المتحدة. والدور التشريعي للعملية الحكومية الدولية دور بالغ الأهمية. ونعتقد أن وجود أمانة عامة أكثر قوة وأحسن أداء لن يميِّع ذلك الدور، بل على النقيض من ذلك، فإنه سيعززه بتمكيننا من أن نمارس على نحو أفضل مسؤوليتنا عن صنع القرار.

كما نرحب بالاقتراحات المتعلقة بإدارة المؤتمرات والوثائق. ومع أن هذا الفرع يحمل عنوان ”خدمة الدول الأعضاء بطريقة أفضل“، فنحن نرى أنه أقرب إلى أن يكون جهدا تعاونيا. فنحن الوفود علينا أن نكون أكثر انضباطا في استخدامنا للوقت المحدد للاجتماعات، وفي تنظيم أعمالنا. والدول الأعضاء أيضا عليها التزام مواز بأن تصلح الجمعية العامة والهيئات الرئيسية الأخرى. ووفود أستراليا وكندا ونيوزيلندا تأخذ هذه المسؤولية المشتركة مأخذ الجد. وبالتالي، فإننا نؤيد اقتراح الأمين العام بأن ننظر في إنشاء آلية لاستعراض الحاجة إلى متطلبات تقديم التقارير المتكررة.

ويرى وفدنا أن هناك حاجة ملحّة إلى إصلاح الميزانية وآليات التخطيط. فطريقة الميزنة التي استحدثتها المنظمة مؤخرا والمرتكزة على النتائج، لا تخدمها العمليات الحالية. وبالتالي، نؤيد منطق الأمين العام بأن التركيز

على النتائج يتطلب إعادة مواءمة الموارد مقابل الأولويات. وهذا ينبغي أن يكون مدعوما بآليات للميزنة والتخطيط قادرة على التكيف مع التغيير، وتكون متكاملة، وتشجع على وجود نهج استراتيجي أكثر كفاءة لصنع القرار.

لقد ذكرنا من قبل أننا لا ننظر إلى التغيير على أنه مجرد تخفيض التكاليف. بيد أن علينا أن نعترف بأن المنظمة تواجه مشكلة تتعلق بالموارد. وعلينا أن نستخدم الموارد المتاحة أفضل استخدام. وإذا استطعنا تبسيط عملية تخطيط الميزانيات وتخصيصها، فذلك سيحرر موارد يُعاد توجيهها نحو الولايات الأساسية للمنظمة. وليست لدينا حتى الآن التفاصيل الدقيقة عن كيفية تنفيذ الإجراءين ٢١ و ٢٢، ولكننا مستعدون الآن للتوقيع بالموافقة على المبادئ الأساسية الواردة فيهما: أن يكون عرض الميزانية أكثر اتساماً بالاستراتيجية؛ وتبسيط عمليات التخطيط والميزنة؛ والمواءمة بين دورتي الميزانية والتخطيط.

إن العديد من العناصر الأخرى الواردة في هذا التقرير يتعلق بالعمل الجاري حاليا والذي سيحقق نتائج في المستقبل. والتزام الأمين العام بعملية تغيير تراكمية سيتعزز بالمهمة التي استحدثها داخل الأمانة العامة بإعادة النظر في الطريقة التي تعمل بها البرامج والنظم في مجالات التعاون التقني وحقوق الإنسان والإعلام وإدارة الموارد البشرية. ونحن نرحب بالاستعراض الشامل الذي يجري لجميع الأنشطة الإعلامية وآليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة. ونرى حاجة إلى وجود نهج عالمي شامل ومتكامل لهذه الأنشطة. ونتطلع إلى الحصول في الوقت المناسب على نتائج مختلف عمليات الاستعراض.

إن المعروض علينا وثيقة سياسية، وهي تتطلب استجابة سياسية. فالأمين العام أعد مجموعة شاملة من الإجراءات تشير إلى الاتجاه المستقبلي لجهوده المتواصلة المتعلقة بالإصلاح. وهذا التغيير، على حد قوله ”لن يتحقق تلقائيا أو بين ليلة وضحاها“. وقد طلب منا أن نؤيد التقرير تأييدا قويا. ويسعدنا أن نفعل ذلك، بل وكان بودنا أن نفعل ما هو أكثر. وفي ضوء التحديات التي تواجه المجتمع الدولي حاليا، نرى حاجة عاجلة إلى إعادة تنشيط هذه المنظمة التي هي أهم مؤسسة متعددة الأطراف. وعلينا أن نعمل الآن. فنحن بحاجة إلى منظمة قادرة على التكيف والتجاوب مع آلاف التحديات التي تواجهنا – بما فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، والتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والعولمة والإرهاب – والعديد منها تحديات لم تكن متصورة عند إنشاء المنظمة قبل ٥٠ عاما مضت.

ونؤيد النهج التراكمي، ولكننا نحث على ألا يكون هذا التراكم خفيا بحيث لا يكون التحسن الذي يحدثه ملحوظا في المستقبل القريب. ومن الواضح أن قراراتنا يجب أن تكون مستنيرة ومدروسة بعناية. ولكن الأمين العام يطلب منا في هذا المنعطف أن نوقِّع بالموافقة عموما على المبدأ والاتجاه في تقريره – الاتجاه العام، كما ذكر من قبل. ونحن مستعدون للقيام بذلك.

السيد أبو الغيط (مصر): يشرفني أن أتحدث اليوم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية بشأن البند ٥٢ من جدول أعمال الجمعية العامة والخاص بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، وهو البند الذي توليه المجموعة الأفريقية أهمية كبيرة في ضوء حرصها على تدعيم الأمم المتحدة وعلى الإسهام في زيادة فاعليتها بما يمكِّن المنظمة من التعامل مع التحديات والفرص الجديدة. وتود المجموعة الأفريقية أن تتقدم إلى الأمين العام بخالص التقدير على تقريره الهام الذي ننظر فيه اليوم والخاص

”بتعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“، وهو تقرير ترى المجموعة أنه يحتوي على العديد من المقترحات الإيجابية لتحسين كفاءة وتأثير الأمم المتحدة.

وأرجو قبول اعتذاري مسبقا عن الاستفاضة التي أتحدث بها باسم المجموعة في هذا البيان، وفي هذا السياق، نؤيد أيضا ما تحدث به ممثل فنزويلا بالنيابة عن دول مجموعة الـ ٧٧.

تعتبر المجموعة الأفريقية أن عملية تعزيز الأمم المتحدة سلسلة متواصلة الحلقات، وعملية ممتدة لا تتوقف عند مرحلة محددة، بل ينبغي أن تتم وفقا لنظرة شاملة تتضمن تحديد التوجه الاستراتيجي البعيد المدى والخطوات المتدرجة التي سيتم اتخاذها على المديين القصير والمتوسط. وقد درست المجموعة التقرير باستفاضة من خلال خبراتها في اللجان المختلفة وكذلك من خلال مجموعة السفراء الأفارقة بالأمم المتحدة وكونت المجموعة موقفا أفريقيا أوليا مضمونه. كما صاغت عددا من الاستفسارات أكثر تفصيلا للأمانة العامة بشأن الخطوات المقترحة في هذا التقرير، وهي متوافرة بجانب هذه القاعة. وتتطلع المجموعة الأفريقية إلى الحصول من الأمانة العامة على الإيضاحات المطلوبة بما يعينها على تكوين موقفها النهائي من هذه المقترحات، وبما يساعدها على المشاركة الفعالة مع باقي الدول والمجموعات في المشاورات التي سيجري في الأسابيع المقبلة حول مشروع القرار الذي سيصدر عن الجمعية العامة في هذا الشأن.

إن المجموعة الأفريقية عند دراستها للمقترحات الواردة في التقرير، لم تنظر فقط إلى كيفية المساهمة في تنفيذها بل أيضا إلى تبعات تنفيذ تلك المقترحات على الموضوعات التي تهم المجموعة. ومن هنا فإن المجموعة الأفريقية تدعو إلى التمييز بين الإجراءات المقترحة التي تقع ضمن اختصاص الأمين العام من جانب، وبين تلك الإجراءات التي يحتاج تنفيذها إلى الحصول على تفويض حكومي أو التي قد يؤدي تنفيذها إلى تعارض مع ولايات سبق أن قررها الإطار الحكومي وبالتالي تتطلب المزيد من الدراسة المتأتية، من جانب آخر. وتؤكد المجموعة الأفريقية كذلك على أهمية تحقيق التناول المتكامل والمتناسق لجهود تعزيز الأمم المتحدة، وتطوير الجمعية العامة، وتدعيم المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجانه الموضوعية ومتابعة تنفيذ القرارات المعتمدة في مؤتمر قمة الألفية والقمم والمؤتمرات الدولية، حيث أن ثمة علاقة عضوية بين هذه الجوانب المختلفة ولا ينبغي تناول كل منها بمعزل عن باقي الجوانب الأخرى.

ويمثل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة أهمية خاصة بالنسبة للمجموعة الأفريقية، ومن هنا فقد أكدت المجموعة دائما على الدور المركزي الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة في صياغة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على المستوى الدولي كما طالبت مرارا بزيادة فاعلية الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في الميدان، وبتحقيق التنسيق المطلوب فيما بينها، بما ما يمكن من تفادي إضافة أعباء مؤسسية على الدول الأفريقية أو على الدول النامية الأخرى.

كما دعت المجموعة إلى تصدي الأمم المتحدة الفعال لمشكلة الانخفاض الحاد الذي نشهده منذ سنوات في الموارد الأساسية للبرامج والصناديق، والذي بات يعيق جهود المنظمة في تنفيذ برامجها لدعم قدرات الدول النامية. ومن ثم فإن المجموعة الأفريقية تطالب بضرورة أن يتضمن تنفيذ الإجراء ١٤ المقترح تقديم توصيات بشأن كيفية التغلب على مشكلة التمويل وبشأن كيفية تعبئة المزيد من الموارد الإضافية والقابلة للتوقع. ومع ترحيبنا بما تضمنه الإجراء ١٥ من دعوة إلى صياغة تقرير بحلول عام ٢٠٠٣ يحدد الأدوار والمسؤوليات في مجال تقديم المساعدات الفنية في الأمم المتحدة، فإن المجموعة ترى أن هذا التقرير ينبغي ألا يكون

الهدف الوحيد منه مساعدة الدول المانحة على اتخاذ قراراتها، بل أن يجرى النظر في هذا التقرير في الإطار الحكومي الدولي الموسع بما يساعد على إعطاء التوجيه الحكومي الدولي المطلوب لعمل الأمانة العامة في هذا المجال الهام.

لقد أولت المجموعة الأفريقية أيضا اهتماما كبيرا لتنفيذ إعلان مؤتمر قمة الألفية الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الذي تضمن عددا من الأهداف الدولية التي أعلن رؤساء الدول والحكومات التزامهم بتحقيقها وفقا لأطر زمنية المحددة. ومع إيمان المجموعة العميق بضرورة تنفيذ هذه الأهداف، ومع ترحيبها بجهود الأمين العام وأمانة الأمم المتحدة الرامية إلى الترويج لهذه الأهداف وإلى تعبئة التمويل والقدرات المؤسسية المطلوبة لتنفيذها، فإنها تطالب في الوقت نفسه بألا يترتب على ذلك التقليل من أهمية الأهداف الإنمائية الدولية الأخرى التي سبق أن اعتمدها المجتمع الدولي في المؤتمرات والقمم الدولية والدورات الخاصة للجمعية العامة التي سبقت انعقاد مؤتمر قمة الألفية، أو تلك التي تلتها كالقمة العالمية للتنمية المستدامة، ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر العالمي لمناهضة العنصرية، حيث ترى المجموعة الأفريقية أهمية تضمين كافة هذه الأهداف ومقررات هذه القمم والمؤتمرات في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وفي هذا الخصوص، تطالب المجموعة الأفريقية الأمانة العامة، في إطار تحديثها لتصورها بالنسبة لتنفيذ الإجراء الأول من تقرير الأمين العام، بأن تعرض علينا تصورها للخطوات التي يمكن اتخاذها للإسراع بوضع كافة الأهداف الإنمائية الدولية موضع التنفيذ في أفريقيا، آخذة في الاعتبار أن هذه القارة لم تشهد ذات الدرجة من التقدم الذي شهدته المناطق الجغرافية الأخرى.

تؤكد المجموعة الأفريقية على أهمية تعزيز عمل الأمانة العامة فيما يتعلق بالقارة الأفريقية. وقد أخذت المجموعة علما بقرار الأمين العام المشار إليه في سياق تناول التقرير للإجراء ١٨ المتعلق بتحويل الموارد المخصصة لمكتب المنسق الخاص بأفريقيا وأقل الدول نموا إلى مكتب مستشار الأمين العام للمهمات الخاصة في أفريقيا. وتود المجموعة الحصول على المزيد من الإيضاحات بالنسبة لتفاصيل مهمة مستشار الأمين العام المشار إليه، وتطالب بأن يقدم الأخير تقاريره إلى الأمين العام مباشرة آخذا في الاعتبار التوافق الدولي بشأن إعطاء التعامل الفعال مع الاحتياجات الخاصة لأفريقيا أولوية متقدمة في المرحلة المقبلة. كما تتطلع المجموعة إلى قيام الأمين العام بتقديم تصور متكامل لكيفية تدعيم قدرات الأمم المتحدة المؤسسية للتعامل المنسق والفعال مع القارة الأفريقية خاصة في ضوء ما قررته الجمعية العامة من اعتبار المبادرة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا بمثابة الإطار الجديد الذي ستقوم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي من خلاله بتوجيه مساعداتهما إلى أفريقيا. وتطالب المجموعة الأفريقية بأن يكون من مهمة أي إطار مؤسسي جديد القيام برصد ومتابعة تنفيذ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لالتزاماتهما فيما يتعلق بدعم تنفيذ المبادرة وضمان التنسيق والتناغم المطلوبين بين عمل أفرع الأمانة المختلفة.

وتؤمن المجموعة الأفريقية بالدور الإيجابي الذي تضطلع به مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص باعتبارهم شركاء في صياغة وتنفيذ السياسات على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. وقد استقبلت المجموعة باهتمام الإجراء رقم ١٩ المقترح في تقرير الأمين العام بشأن تفاعل المجتمع المدني مع الأمم المتحدة. وقد أطلعنا باهتمام على اقتراح الأمين العام بتكوين فريق من الشخصيات المرموقة لدراسة هذا الأمر، ونطالب في هذا الخصوص بصياغة معايير الإسناد الخاصة بعمل هذا الفريق في الإطار الحكومي، وبمراعاة التمثيل العادل للدول النامية في تشكيله، وكذلك بالنظر في التقرير وتوصياته في الإطار الحكومي.

لقد اطلعنا باهتمام كبير على ما تضمنه التقرير من إجراءات مقترحة لتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان، ونود التأكيد على تأييد المجموعة الأفريقية لكل الجهود الرامية إلى تعزيز دور الأمم المتحدة في ضمان حماية وتدعيم حقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد تود المجموعة الأفريقية التأكيد على عدة اعتبارات هامة:

أولا، ضرورة قيام العضوية العامة في المنظمة ببحث واعتماد أية مفاهيم مستجدة قبل وضعها موضع التنفيذ، وكذلك ضرورة تفادي الربط بين حقوق الإنسان والتنمية من خلال منظور يتضمن مشروطيات تخالف ما درج العمل عليه من التزام أنشطة الأمم المتحدة التنفيذية بمبادئ العالمية والحياد والتعددية.

ثانيا، أهمية التزام ممثلي الأمم المتحدة المقيمين بولاياتهم المنشئة وعدم محاولة توسيع أو تغيير هذه الولاية دون موافقة الدول.

ثالثا، مع الترحيب بأي جهود تهدف إلى تحسين نظام التقارير المقدمة إلى الآليات التعاقدية للأمم المتحدة، فإنه من الأهمية بمكان التشاور مع الدول قبل إقرار النظم المقترحة، بما يتيح التوصل إلى نظم تتسم بالفاعلية والقدرة على التطبيق.

رابعا، أهمية الحرص على التزام الإجراءات الخاصة لنظام حقوق الإنسان بولاياتها المنشئة، وخاصة فيما يتعلق بالمقررين الخاصين، حيث شهدت بعض الحالات تجاوزا من بعضهم لولايته المنشئة، بما يخل بالحياد المفترض في عملهم.

وتدعم المجموعة الأفريقية الجهود المبذولة لتطوير أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام وفي تعزيز كفاءة إدارة الإعلام، ولذلك فإن إعادة الهيكلة المقترحة للإدارة يجب أن تتم من خلال التشاور مع الدول الأعضاء بدءا بلجنة الإعلام.

وفيما يتعلق بمراكز الإعلام، فإن المجموعة الأفريقية تعتبر أن إنشاء مكاتب إقليمية ذو فائدة فقط في المناطق المتقدمة في تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات. وعلى الدول الأعضاء أن تضع معايير إرشادية لكيفية تطبيق مثل هذا المقترح بحيث يتم النظر في كل حالة على حدة وبعد التشاور مع الدول المضيفة المعنية. كما ترحب المجموعة الأفريقية بمقترحات الأمين العام بشأن تطوير، تخطيط، وتنسيق جميع المطبوعات لتحسينها وتركيز محتواها، وتؤمن المجموعة بأن أي قرار يتخذ بشأن الجدوى المالية لهذه المطبوعات يجب أن يتم بالتشاور مع اللجان الحكومية الدولية المعنية بالشؤون المالية والإدارية للأمم المتحدة.

إن المجموعة الأفريقية تدعم كل الجهود التي تهدف إلى تطوير كفاءة وتأثير الأمم المتحدة بالإضافة إلى ترشيد الأنشطة الإدارية والمالية للمنظمة. وتؤكد المجموعة الأفريقية من جديد أحكام الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم، وإن تطبيق المادة ١٠٥-٦ (أ) من هذه القواعد ينبغي أن يبقى معبِّرا عن الفهم القائم على الموافقة على الخطة المتوسطة الأجل والموافقة على الميزانية البرنامجية تشكلان إعادة تأكيد لكل الولايات التي تتضمنها.

أخيرا، فيما يتعلق بالمنظمة وموظفيها، ترحب المجموعة الأفريقية بمقترحات الأمين العام المتعلقة بالآليات والحوافز الكفيلة بتشجيع تنقل الموظفين في أرجاء منظومة الأمم المتحدة، كما تؤكد من جديد على فقرات قرار الجمعية العامة ٥٥/٢٥٨ الخاص بإدارة الموارد البشرية وخاصة فيما يتعلق بانتقال موظفي فئة الخدمات العامة إلى الفئة المهنية، ويمكن للأمين العام دراسة إمكانية زيادة عدد

الوظائف المتاحة لهذه الفئة من الوظائف التي لا تخضع للتوزيع الجغرافي. وكذلك ترحب المجموعة بنية الأمين العام إجراء استعراض للنظام الداخلي لإقامة العدل من أجل تحسين فاعلية النظام وكفالة المعاملة المنصفة والقانونية للموظفين.

وأعتذر – سيدي الرئيس – عن الإطالة في هذا العرض.

السيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للأمين العام لمبادرته بطرح مقترحات الإصلاح الجديدة الرامية إلى تحويل الأمم المتحدة إلى منظمة عالمية فعالة قادرة على مواجهة التحديات العالمية. كما أشيد بنائبة الأمين العام ومعاونيها على إعداد التقرير المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“، الذي يلهمنا بأفكار جديدة ويقدم إسهاما للدول الأعضاء في مداولاتها في المستقبل بشأن هذا الموضوع.

وأود أيضا أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل فنزويلا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

والإصلاح ليس ضرورة فحسب، بل إنه التزام أيضا بإقامة مؤسسة دولية دينامية في عصر العولمة. ورغم ما شهدناه من تحسينات نتيجة لتنفيذ إجراءات الإصلاح التي اقترحت واعتمدت في عام ١٩٩٧، ما زال يتعين إجراء المزيد من التغييرات. ويكمن التحدي الرئيسي أمامنا في تعزيز قدرات الآليات المتعددة الأطراف وتقوية إمكاناتها نحو العمل الجماعي تجاوبا مع المطالب والشواغل العالمية. وعليه، فإن أي اقتراحات للإصلاح ينبغي أن تحجم عن تقديم النهج الانتقائية وأن تطرح بدلا من ذلك حلولا تمكِّن الأمم المتحدة من تنفيذ الأولويات التي تحددها الدول الأعضاء في المنظمة، خاصة خلال الاجتماعات العالمية التي عقدت مؤخرا، مثل مؤتمر قمة الألفية، والمؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة.

إن وجود جمعية عامة أكثر حيوية يتطلب إجراء تغييرات ضرورية وملائمة في جدول أعمالها وأساليب عملها. كما ينبغي أن ترتكز عملية الإصلاح على الإقرار بالدور الأساسي للجمعية العامة بوصفها ذلك المنتدى الفريد من نوعه الذي تقف فيه جميع الدول على قدم المساواة من خلال إنشاء آليات ملموسة ويعول عليها لتنفيذ قراراتها.

ويمكن اختيار نفس هذا النهج فيما يتعلق بالإصلاح المقترح للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي الوقت ذاته، نتفق مع الأمين العام بأن جعل المجلس منتدى عالميا مميزا لتشكيل سياسات واستراتيجيات التنمية يتطلب إجراءات إبداعية، مثل إجراء حوارات مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية،سنويا بغية إحاطتها بشكل أفضل بالحساسيات التي تنطوي عليها مداولاتها وسياساتها إزاء الصعوبات المعقدة التي تواجهها البلدان النامية. وفي هذا الصدد، ينبغي تصميم إصلاح مجلس الأمن أيضا لتهيئة بيئة ملائمة تلبي ضرورات التنمية الاقتصادية المتوازنة لجميع المناطق حفاظا على السلام والأمن الدوليين.

ونرحب بتأكيد الأمين العام على أهمية الجوانب التنموية في عمل الأمم المتحدة. غير أننا لا نرى اقتراحا محددا في التقرير لضمان كفاية ذلك ونجاحه في التطبيق. ومن بين المجالات الأساسية التي تم تحديدها في نتائج المؤتمرات المعقودة مؤخرا، لم يتم التطرق إلا إلى مجال أو مجالين فقط، بينما تُرك العديد من القضايا والأولويات جانبا. فلم نشاهد في أي من أجزاء هذا التقرير أي إشارة تتعلق بالاتفاقات المؤسسية التي تم التوصل إليها مؤخرا في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، في الفصل العاشر من خطة تنفيذ

جوهانسبرغ، التي أدخلت تغييرات جديدة على عمل مختلف هيئات منظومة الأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بالتنسيق على المستوى القطري والمهام الجديدة المقترحة لنظام المنسق المقيم، من الواضح تماما أنه، بالإضافة إلى الآثار المترتبة على الميزانية، فإن أي تعديل في ما تم الاتفاق عليه بالفعل من ولايات لصناديق وبرامج الأمم المتحدة يتطلب الموافقة المسبقة من الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، فإن أي اقتراح بشأن مهام جديدة كشرط للإبقاء على الأنشطة الإنمائية على الصعيد الميداني سوف يشوه بشكل كبير أبعاد وطبيعة وولاية صناديق الأمم المتحدة وبرامجها، إلى جانب أبعاد وطبيعة وولاية نظام المنسق المقيم، وبالتالي يعرض جدول أعمالها القائم على أساس تنموي للخطر ويمس الجهود الصادقة الرامية إلى تحسين الكفاءة الكلية.

وفي هذا الإطار بالتحديد يرى وفدي أن توسيع نطاق أنشطة نظام المنسق المقيم من أجل.

”كفالة إدماج حقوق الإنسان في التحليل والتخطيط وتنفيذ البرامج على الصعيد القطري“ (A/57387، الفقرة ٥١)

يحتاج إلى مناقشة متأنية داخل الأطر الحكومية الدولية الملائمة ومن خلال الإجراءات التي وضعتها الأمم المتحدة. ونرحب تماما بالاستفادة من الدعم الكامل للمؤسسات المشاركة، على أن يتم ذلك في إطار ولاية كل عنصر من عناصر منظومة الأمم المتحدة. ولا بد أن تتم أي خطوة تتجاوز تلك الولاية وفق الإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة. وينطبق هذا الافتراض الأساسي على الإصلاحات المقترحة في مجال مجموعة المعاهدات والإبلاغ عن مسؤوليات الدول الأطراف، إلى جانب وضع المعايير بشأن الإجراءات الخاصة لحقوق الإنسان. ولئن كنّا نؤمن بأن الحد من التزامات الإبلاغ وما يتبع ذلك من أعباء بالنسبة للدول الأطراف في مختلف هيئات المعاهدات، يكتسي أهمية كبيرة لتلك الدول، فلا بد من بذل الجهد لإزالة أوجه الغموض وتوضيح أفضل الممارسات الممكنة عن طريق المشاركة الكاملة للدول الأعضاء في العمليات ذات الصلة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الناصر (قطر).

وينبغي أن يرمي استعراض وإعادة هيكلة أنشطة إدارة الإعلام إلى تعزيز دور وأنشطة الإدارة وليس إلى تقليل حجمها تدريجيا، ولما كانت بعض المهام التي تضطلع بها الأمانة حاليا قد لا تتفق مع مهمتها الأساسية، فإننا نرى إمكانية اعتبار الاستعراض فرصة لزيادة التركيز على الأنشطة ذات الصلة الداخلة في الولاية. أما عن الترشيد المقترح لشبكة مراكز الأمم المتحدة الإعلامية فإن فكرة الشبكة الإقليمية المركزية هي مبادرة إيجابية للمناطق المتقدمة النمو، لكن القضية أكثر تعقيدا في حالة البلدان النامية. ونحن نرى أن دور مراكز الأمم المتحدة الإعلامية ينبغي تعزيزه في البلدان النامية. كذلك لا بد من مواصلة المراكز تطوير صفحاتها على الشبكة العالمية باللغات المحلية.

وقد أحاط وفدي علما بالشواغل المعرب عنها إزاء عدد تقارير الأمم المتحدة وتماسكها وتأثيرها، وإزاء تخطيط الاجتماعات وإدارتها. ونرى ضرورة أن تناقش الدول الأعضاء وأن تقترح تدابير الإصلاح داخل الهيئات الحكومية الدولية وتضع المعايير لدمج التقارير المتماثلة عن المواضيع المشتركة مع الحفاظ على التوازن بين شتى القضايا.

ونحن نرحب بفكرة تبسيط وتحسين عملية التخطيط والميزانية في الأمم المتحدة. ومن أجل تحسين بيان الأولويات في التخطيط نحتاج إلى كفالة إدراج جميع الولايات الحكومية الدولية – غير أولويات إعلان الألفية الطويلة الأجل بطبيعتها، ولكن التي تشمل أولويات الجمعية العامة ونتائج

المؤتمرات الدولية الأخيرة – في الخطة المتوسطة الأجل باعتبارها التوجه الاستراتيجي الأساسي الذي يستند إليه عمل المنظمة. وينبغي أن يظل هذا التخطيط البرمجي الذي يستكمل بالتنقيح اللازم في منتصف المدة، قائما على أساس ولاية سياسية. ومن ثم ينبغي أن تكون المخصصات في الميزانية هي أساس اتخاذ القرارات بشأن ممارسات التخطيط أو احتمال إنهاء البرامج، كما هو الحال في أحكام المدة. وينبغي ألا تمس الجهود الرامية إلى تحسين التلاحم الحالي بين ممارسات التخطيط والميزانية بترشيد أو مصداقية هذه العملية التي تستند أساسا إلى ضرورات تخصيص الموارد وصولا إلى التنفيذ الكامل للولايات التي تحددها الدول الأعضاء. ولتحقيق هذه الغاية ثمة مبرر نسبيا للمشاركة الفعلية من هيئتين حكوميتين دوليتين منفصلتين – هما اللجنة الخامسة ولجنة البرنامج والتنسيق – لأداء هذه المهام، مع مراعاة أن هاتين الهيئتين متكاملتين إلى حد ما وتعزز كل منهما الأخرى.

ونحن نشاطر الأمين العام رؤيته الثاقبة لإصلاح تنمية الموارد البشرية وإدارتها. فتأثير المنظمة وحيويتها يكمنان في موظفيها الدوليين الأكفاء الذين يمثلون مجموعة من الإمكانات المتفانية الموهوبة من شتى أرجاء العالم. ويحتاج تعزيز امتياز أماكن العمل في الأمم المتحدة إلى أن يستمر، ولكن على أن يكون تحقيق مبدأ التوزيع الجغرافي العادل أحد الأهداف الأساسية من الإصلاح في هذا المجال.

وبالنسبة لتفويض السلطة فإننا نرى ضرورة عمل آلية مساءلة واضحة. فهذه القضية، إلى جانب غيرها من القضايا، قد نوقشت وبُتَّ فيها في العام الماضي في الجمعية العامة. وكانت نتيجة تلك المناقشات مفيدة وتظل هي أساس تجميع الآراء المختلفة عند بحث المقترحات.

وختاما أود، سيدي، أن أطمئنكم مجددا إلى تعاون وفدي الكامل في استمرار المناقشات والمداولات بشأن هذا الموضوع في مشاورات غير رسمية.

السيد بنمهيدي (الجزائر): (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، سيدي، في البداية أن أتوجه إلى الأمين العام بالتهنئة القلبية بمبادرته بتقديم سلسلة مقترحات جديدة للإصلاح في تقريره المعنون ”تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات“ (A/57/387). وهذه مبادرة جديرة بالثناء وتؤكد من جديد عزمه على إعطاء زخم جديد لعملية إصلاح منظمتنا.

فهذه المبادرة ترمي إلى تعميق عملية الإصلاح التي بدأت في عام ١٩٩٧ والهدف الأساسي منها هو تكييف الهياكل الداخلية وثقافة الأمم المتحدة مع التحديات الجديدة التي تواجهها.

كذلك يؤيد وفدي البيانات التي أدلت بها جنوب أفريقيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، وفنزويلا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧، ومصر نيابة عن المجموعة الأفريقية. وأود في هذه المرحلة الأولية من نظرنا في التقرير أن أتبادل مع الجمعية بعض التعليقات والآراء بشأن بعض جوانب الإصلاح المقترح، مما له أهمية حيوية بالنسبة لوفدي.

ونحن نرحب بانتظار رئيس الجمعية العامة لتوقعاتنا، بأن أبلغنا بعزمه على تنظيم مشاورات غير رسمية للبحث في اقتراحات ملموسة يطلب الأمين العام موافقة الدول الأعضاء عليها. وفي هذا السياق، وفي ضوء أهمية الموضوع، قد يمكن إشراك الممثلين الدائمين أنفسهم في عملية التفاوض ودعم جهود الخبراء بقصد التوصل إلى اتفاق على هذا الجانب من الصيغة.

ومن حيث المواضيع الجوهرية فالتقرير يتضمن ٣٥ مقترحا في مجالات هامة من قبيل حقوق الإنسان، والإعلام،

والجوانب الإدارية ونواحي الميزانية والتعاون الاقتصادي. ونحن نتفق مع الأمين العام في رأيه بضرورة استمرار الإصلاحات وصولا إلى مواجهة التحدي المتمثل في تعزيز قدرتنا الجماعية، ومن ثم صياغة المصير المشترك في عالم تتزايد فيه التغييرات السريعة. ونعرب عن امتناننا للأمين العام لتزويدنا بوصف دقيق لما أنجز في ميدان الإصلاح قبل أن يقترح علينا ما يتبقى علينا عمله في هذه العملية الطويلة. ويدخل قدر من الأعمال المتوخاة في نطاق اختصاصات الأمين العام فنحن نشكره على إعلام الدول الأعضاء بها. أما بعضها الآخر فيدخل في اختصاص الهيئات الحكومية الدولية التي ينبغي أن تبحث فيها بعناية وشفافية، وبطريقة تيسر مشاركة جميع الوفود في عملية البحث واتخاذ القرار.

أما عن فكرة إعادة تركيز نشاط المنظمة على الأولويات التي حُددت خلال جمعية الألفية، فإن وفدي بتكراره التزامه بأهداف الألفية يوضح أن هذه الأولويات مدرجة بالفعل كجزء أساسي من الخطة المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وبعبارة أخرى فالأولويات الواردة في إعلان الألفية لا يمكن أن تحل محل الولايات التشريعية الأخرى، التي ينبغي أن تنعكس أيضا في الخطة المتوسطة الأجل.

ونود كذلك أن نؤكد مجدداً الدور الإيجابي الذي تؤديه لجنة البرنامج والتنسيق في عملية التخطيط بوصفها الهيئة الاستشارية للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونرى أن اللجنة، بالرغم من بعض أوجه قصور لا تقتصر على هذه الهيئة، تقوم بشكل يبعث على الارتياح بمهامها، بما فيها التحقق من وجود ولايات لإدراج كافة الأنشطة في البرامج التي تتضمنها الخطة المتوسطة الأجل أو حذفها منها، والحكم على توافق تفسير هذه الولايات مع قرارات الهيئات التداولية. وتضطلع اللجنة أيضاً بمهمة التحقق من صحة عرض البرامج من الوجهة التقنية وكفالة امتثالها للأولويات المحددة في الخطة المتوسطة الأجل. وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن آخر دورة موضوعية عقدتها لجنة البرنامج والتنسيق، وذلك في أيار/مايو الماضي، كانت نموذجية سواء من حيث نجاحها أو فعاليتها، بالنظر إلى أن اللجنة أنجزت أعمالها خلال أربعة أسابيع بدلاً من الأسابيع الستة المقررة في البداية.

وتمثل الخطة المتوسطة الأجل حجر الزاوية في دورة تخطيط البرامج التي تضطلع بها الأمم المتحدة وتحديد ميزانياتها ورصدها وتقييمها. ونظراً لأن الخطة المتوسطة الأجل تعكس في كل من برامجها وبرامجها الفرعية التوجيهات التي تضعها الهيئات التداولية، فهي تحدد الوجهة العامة التي تسير فيها الأمم المتحدة، وتشكل إطاراً لإعداد الميزانيات البرنامجية لفترات السنتين خلال المدة التي تغطيها الخطة. وهكذا فإننا إذ نحيط علماً باقتراح الأمين العام التقدم بخطة متوسطة الأجل تكون أقصر أمداً، نود أن نفهم المزايا والآثار المترتبة على الأخذ بهذا التدبير.

وفيما يتعلق بتقييم البرامج، من المهم أن نواصل التقيد بأحكام المادة ١٠٥-٦ (أ) من الأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ومراقبة التنفيذ وأساليب التقييم. ونرى أن الافتقار إلى الإرادة أو أي سبب موضوعي آخر ربما يكون قد أدى إلى عدم الفعالية في تنفيذ أحد الأنشطة المقررة لا ينبغي أن يترتب عليه تلقائياً إنهاء هذا النشاط بحجة أنه أصبح عتيقاً. وهذا هو السبب الرئيسي في معارضتنا طيلة السنوات القليلة الماضية لمفهوم شرط الإنهاء، ونواصل التزامنا بالتطبيق الدقيق للمادة ١٠٥-٦ (أ) المشار إليها آنفاً.

وأما فيما يتعلق بحقوق الإنسان، فنحن نرحب بمبادرات الأمين العام لتعزيز منظومة الأمم المتحدة في مجال الترويج لحقوق الإنسان وحمايتها. ونود رغم ذلك أن تجري

عملية الإصلاح التي تؤثر على مسألة حساسة مثل حقوق الإنسان بالروح التي سادت المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣، وأن تأخذ بعين الاعتبار طابع حقوق الإنسان غير القابل للتجزئة والمتسم بالترابط ومبدأي عدم الانتقائية والالتزام بالحيدة، الذي ينبغي أن تسترشد به عملية الإصلاح البالغة الدقة. وهذه العملية ضرورية، ولا سيما من حيث ترشيد الإجراءات المتعلقة بإعداد تقارير الهيئات المنشأة بموجب معاهدات، وبأساليب إدارة مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وننوه أيضاً مع الارتياح بالتزام الأمين العام بتعزيز المعلومات بوصفها عنصراً أساسياً من عناصر إصلاح الأمم المتحدة وبث الحيوية في أوصالها. بيد أن إصلاح إدارة شؤون الإعلام لا ينبغي أن يتوقف فقط على المعايير المالية دون غيرها. ونرى أن أي تعديل في توجه هذه الإدارة ينبغي أن يتمخض عن استمرار أنشطتها ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية وتحسينها وأن يستهدف رأب الفجوة بين البلدان النامية والبلدن المتقدمة النمو في هذا المجال ذي الأهمية الحاسمة. ونحث الأمانة العامة على مواصلة القيام بمشاوراتها مع لجنة الإعلام بشأن إعادة تشكيل أنشطة إدارة شؤون الإعلام أوتعديل توجهها.

وأما فيما يتعلق باقتراح إنشاء مراكز إقليمية للمعلومات، فنشير إلى أن كثيراً من المراكز الإقليمية تقع في مناطق عالية التكلفة بدرجة كبيرة وتتمتع بهياكل أساسية متطورة للمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية. أما في المناطق الأدنى حظاً، فينبغي الاضطلاع بتلك العملية على أساس كل حالة على حدة، بالتشاور مع البلدان المضيفة المعنية.

ويعد المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية الذي عقد مؤخراً في مونتيري، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة الذي عقد في جوهانسبرغ من الأهمية بمكان لتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. وفي هذا الصدد، نرى أن الوقت مناسب لإدماج متابعة تنفيذ الالتزامات ضمن عملية متابعة تنفيذ إعلان الألفية، الأمر الذي من شأنه أن يتيح اعتماد نهج شامل ومتسق ومتكامل لتحقيق أهداف التنمية.

وينبغي أن تستمر القارة الأفريقية، التي شكلت احتياجاتها على وجه التحديد إحدى أولويات مؤتمر قمة الألفية، في تلقي اهتمام خاص. والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تحظى بدعم راسخ من المجتمع الدولي، جديرة بدعم كبير يتمشى مع طموحاتها، وخاصة من خلال تعزيز هيكل الأمانة العامة ذي الصلة حتى تتمكن من الإمساك بزمام أنشطة الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي بغرض تنفيذ الشراكة الجديدة.

تلك ملاحظات قليلة على مقترحات الأمين العام للإصلاح، وأرجو أن أؤكد للجمعية تعاون وفدي الصادق واستعداده للإسهام البنّاء في نجاح مداولاتنا بشأن هذه المسألة الهامة.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): من دواعي سرور المملكة المغربية الحقيقي أن تشترك في هذه المناقشة وأن تسهم إسهاماً متواضعاً في تفكير الجمعية العامة الجماعي بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ونود أن نوجه الشكر الحار للأمين العام على قيامه صباح اليوم بعرض تقرير بالغ الفائدة والتشويق عن تعزيز المنظمة (A/57/387).

وقوة الأمم المتحدة ومصداقيتها وفعاليتها أمر يحقق مصلحة جميع الدول الأعضاء، بغض النظر عن وضعها أو مستوى تطورها أو الإمكانيات المتاحة لديها. ولهذا السبب فإن الأهداف التي ذكّرنا بها السيد كوفي عنان هذا الصباح جديرة بتأييدنا، وتأييد الجمعية بأسرها دون شك. ومن الواضح أن في صالح الجميع زيادة ترشيد أعمالنا، وتحسين

الاستفادة بالموارد المتاحة لنا، وتجنب الازدواجية والتداخل، وأخيراً تزويد الجهاز التنفيذي بأحدث الأدوات، لكي يتمكن من الاضطلاع بالمهام التي أسندناها إليه. وتتزايد تلك المهام تعقيداً، فهي تواكب ظاهرة العولمة، التي تفرض على المجتمع الدولي واجب تحويل الأمم المتحدة إلى هيئة تنظيمية تتمتع بالمصداقية والكفاءة، لأنه إذا أصبح السوق كما يقال عالمياً، فلا بد من أن تصبح القواعد عالمية أيضاً. ويتراوح النشاط التنظيمي المتوقع منا القيام به بين التبادل التجاري الدولي، والتمويل لأغراض التنمية، وحماية البيئة، وبين مكافحة الجريمة والإرهاب.

كما نعلم جميعا ولسوء الحظ كما نرى اليوم، قد شكل الإرهابيون شبكة دولية ولا نستطيع مكافحة أنشطتهم بفاعلية إلا من خلال محاكمتهم على نفس المستوى الدولي، ونرحب بالتقرير الصادر في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، فهو جزء من النشاط الإصلاحي الذي بدأ في عام ١٩٩٧. ومع ذلك، فالإصلاح ليس ظاهرة تحدث بين ليلة وضحاها، وهو ليس معجزة. وكما ذكرنا السيد كوفي عنان، إنما هو جهد متصل ويجب أن نثابر عليه في المدى الطويل.

وليس من المبالغة القول بأن مجرد بقاء المنظمة قد يعتمد على نجاح الإصلاح. ففي عالم يمر بتغيير أساسي، لم يعد يمكننا توقع النجاح من خلال استخدام أساليب وردود فعل تعود إلى النصف الثاني من القرن العشرين، من عالم سلف.

كذلك نعلم أننا لا يمكن أن نخرب بيتنا بأيدينا، وذلك هو سبب دعمنا الكامل لنهج الأمين العام. فهو يبدأ بأن يطلب منا التركيز على الأدوات التي لا غنى عنها للتغيير، وتخطيط الأهداف وإنشاء ما يناسب من الوسائل لبلوغ الأهداف. ويجب أن يسير التخطيط والميزنة جنبا إلى جنب، كما يجب تصورهما وتنفيذهما خلال فترة مناسبة من الوقت، على سبيل المثال عامان كما اقترح الأمين العام.

ونحن ندعم دون تحفظ اقتراحه، رغم أننا نعتقد أنه ينبغي لنا خلال التنفيذ جعل التخطيط والميزنة أقل طابعا بيروقراطيا. وينبغي لنا ألا نخجل، بل يجب علينا التكيف مع العالم كما هو. وسيكون تصور الخطة والميزانية قائما على المعلومات الفنية التي توفرها الإدارة، لكن يجب تنفيذها على المستوى السياسي الأعلى، مستوى الأمين العام.

كذلك نحن على قناعة بأنه يجب أن يتمتع الأمين العام، كما طلب هو، بدرجة من المرونة فيما يتعلق بإدارة الميزانية الكلية. هذه المرونة نعهد بها إلى أعلى مسؤول في المنظمة وينبغي أن تشمل إجراء التقييمات وإعداد التقارير للهيئات الحكومية التي، بدورها، ستقيّم المبادرات المتخذة وتقدم التوصيات اللازمة، وتشمل هذه الهيئات اللجنة الخامسة فضلا عن لجنة البرامج والتنسيق.

وفي هذه الأيام، لن تنجح أية مؤسسة بدون إدارة جيدة وحكم صالح. ويجب على الأمين العام أن يستوثق من تحقيق أهدافه بأقل تكلفة ممكنة وأن يعيد تخصيص الموارد وفقا للتطورات الجديدة على المسرح الدولي. وعليه أن يستمر في الحوار مع الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والجمعية العامة. وبتعبير آخر، عندما يقوم بتخصيص الموارد عليه أن يفعل ذلك على أساس إجراء حوار من خلال القنوات المناسبة.

إن الجمعية العامة ذات مركز عالمي، لكن عليها إعادة هيكلة نفسها إذا كانت تريد مواجهة التحديات الجديدة أمام المنظمة وأساليب العمل الجديدة. واليوم نسمع عن تنشيط الجمعية العامة وكأنها مريض يتطلب مزيدا من الطاقة. وفي الواقع، أن ما هو ضروري مجرد أن نجعل الجمعية العامة وأساليبها متوافقة مع العدد المتزايد للأعضاء، وطبيعة

المسائل التي تعالجها، والتطور والمستجدات في التقنيات المعاصرة للاتصال والمعلومات.

ويجب أن تنفذ هذه المهام التي وصفتها في نفس الوقت مع إصلاح الأمانة العامة، لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لضمان أن يكون للإصلاح أفضل الأثر. ونحن سعداء أن نرى الرئاسة، إدراكا منها لهذه الصلة بين إصلاح الأمانة العامة وإعادة الحيوية للجمعية العامة، تعتزم التركيز على إعادة الحيوية في نفس اللحظة التي يجري فيها إصلاح الأمانة العامة.

ونأمل أن ينفذ هذا النشاط الذي هو للصالح العام دون الاستناد إلى أي مصالح خاصة، وبالرغبة في التأكد من أن يصنع الذين هم أكثر استعدادا لخدمة الإصلاح وأكثر تأهيلا، أنفسهم تحت خدمة المنظمة.

وتقوم الأمم المتحدة على المساواة في السيادة لجميع الدول الأعضاء. ولكن عندما تشير إلى الدول، وكذلك إلى الأفراد، فإن البعض كما نعلم أكثر مساواة من الآخرين. إن أفريقيا هي أكثر القارات عوزا، كما عانت أكثر من التطورات التي حدثت في جميع أنحاء العالم في ربع القرن الأخير. وعليه يكاد يكون طبيعيا لأي شخص إظهار التضامن الفعال مع البلدان الأفريقية، وهذا التضامن ينبغي أن تعكسه الأمانة العامة من خلال منسق، أي مستشار خاص للسيد كوفي عنان، كما اقترح، ينسق ويمركز الأنشطة التنفيذية للأمم المتحدة في اتجاه أفريقيا، وذلك لأن أنشطة اليوم مبعثرة أكثر مما يجب. وهذا النشاط سيشمل شيئا يقدره بلدي تقديرا عاليا، إلا وهو الاهتمام بالشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

ومن أجل بقاء المنظمة، يجب عليها العمل ويجب عليها بث المعلومات. ويجب عليها أن تتصل مع بيئتها وتتلقى ردود الفعل حتى تتمكن من التجدد المستمر. ومع ذلك، هل ينبغي لنا محاولة الاتصال كما كنا نتصل خلال مرحلة ما بعد الحرب في ربع القرن الأخير؟ هذا هو سبب موافقتنا على اقتراحات الأمين العام المتعلقة بتحديث إدارة الإعلام العام حتى تتمكن من تحسين أدائها وبتكلفة أقل، وفي الاضطلاع بهذا الإصلاح لإدارة الإعلام العام، ينبغي أن نتذكر أن احتياجات الدول المتقدمة النمو وهمومها ليست هي نفس احتياجات وهموم البلدان الأقل تقدما، خاصة في أفريقيا كما ذكرت في السابق.

وغني عن البيان أن أية عملية غصلاح يجب أن تكون محترسة حتى لا تغيب عن نظرها حقيقة أن هدفها النهائي هو الإنسان. وقد اضطلعت الأمم المتحدة بدور لا غنى عنه في تعزيز حقوق الإنسان، وفي جعل هذه الحقوق مقبولة وجعل أكثر الحساسيات الثقافية تنوعا معتادة على أهميتها. وينبغي اليوم تقييم هذه الجهود السابقة، وهذه الطبقات الجيولوجية، كما هي كذلك، تقييما عالميا من أجل إيجاد آليات رقابية أكثر ملاءمة لصون حقوق الإنسان.

ومن الواضح أن مضاعفة لجان الخبراء اعتمادا على هذه الاتفاقية أو تلك منهاج يمكن أن يكون خاطئا، لأنه يجبر حتى أقل الدول هبة على إعداد تقارير عديدة متداخلة تتطلب خدمات الخبراء. ونعتقد أن عملية التقييم هذه ينبغي أن يعهد بها إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في جنيف، وينبغي له أن يقترح أنسب طريقة لتبسيط هذه العمليات من وجهتي النظر القانونية والفنية.

إن المملكة المغربية تدعم الجهود التي يضطلع بها السيد كوفي عنان لإصلاح الأمم المتحدة. ونعتقد أنه يجب علينا أن نمضي قدما باعتماد مجالات الإصلاح التي تشكل بشأنها توافق آراء في الجمعية. ويمكن أن تحال المجالات المتبقية إلى فريق للمتابعة يستطيع أن يبدأ العمل في السنة المقبلة.

ومن خلال ذلك الفريق، الذي يمكن أن يكون فريقا مفتوح باب العضوية، تستطيع الدول أن تواصل حوارها مع الأمانة العامة.

وفي عالم يتسم بالاضطراب، يتطلع الناس في توق وعلى نحو متزايد إلى الأمم المتحدة أملا في أن يجدوا عزاء. ويجب علينا أن نعمل بنشاط. ولا يحق لنا أن نخيب أملهم. ويجب علينا أن نستجيب لتطلعات الذين ينظرون إلينا للمساعدة.

السيد مجدوب (تونس) (تكلم بالفرنسية): لقد مر أسبوع منذ أن احتفلنا بيوم الأمم المتحدة. وإذا ما أجرينا تحليلا بالنظر إلى الوراء خلال الـ ٥٧ سنة من وجود منظمتنا يمكننا أن نستنتج ما يلي.

إن الأمم المتحدة لم تفقد أي شيء من أهميتها. والعالم يحتاج إلى المنظمة أكثر من أي وقت مضى لاستعادة النظام في القرية العالمية، وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتعددية الأطراف التي تجسدها منظمتنا أثبتت أنها ضرورية لإنشاء علاقات دولية قائمة على أساس الديمقراطية، والاندماج الاجتماعي، والإنصاف، والعدالة، والمساواة بين الدول في السيادة.

ولكن النظام الذي ورثناه عقب الحرب العالمية الثانية يحتاج إلى تحديث. وخلال العقدين الماضيين، شهد العالم تغييرات عميقة، وعلى وجه الخصوص العولمة، بكل جوانبها الإيجابية والسلبية. ومن الضروري أن تنعكس تلك التغييرات في الجهاز الهيكلي والتنفيذي لمنظومة الأمم المتحدة، التي تقع عليها الآن مسؤولية مزدوجة تتمثل في التكيف مع احتياجات عصرنا وتشكيل مسار الأحداث المقبلة لتفادي فقدان الاتجاه.

غير أن الأمم المتحدة ليست كيانا مستقلا له سلطته ذات السيادة لصنع القرار. وإنما يتوقف عملها أو عدم عملها على القرارات الجماعية لدولها الأعضاء. وفعالية الأمم المتحدة تعتمد على الوسائل والموارد التي نضعها نحن، الدول الأعضاء – رهن تصرفها. وتتوقف فعاليتها أيضا على قدرتنا على التوفيق بين مصالحنا الوطنية بل وكبحها من أجل مصلحة المجتمع الأكبر.

وعلى أساس هذه الملاحظات يود وفدي اليوم أن يُقيم سلسلة الإصلاحات التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/57/387). وفي ذلك الصدد، أود أن أشيد بالسيد كوفي عنان، وهو رجل ذو بصيرة تمكن من إدراك فضيلة التغيير في عالم لا شيء ثابت فيه غير التغيير. وقد جعل تعزيز الأمم المتحدة قضيته الشخصية. وأظهر من خلال أفعاله أنه أعقل منا، ولا شك أن التاريخ سيثبت أنه على حق.

وأود أيضا أن أحيي جهود السيدة لويس فريشيت التي تهدف إلى توضيح الإصلاحات المقترحة لمصلحة الدول الأعضاء، وأن أعرب للرئيس عن امتناننا للمبادرات التي قام بها لتيسير عملية النظر في توصيات الأمين العام بغية الوصول بالعملية إلى خاتمة سريعة وناجحة.

ويؤيد وفدي الموقف الأفريقي المشترك بشأن تدابير الأمين العام ومقترحاته للإصلاح. ولذلك سأقتصر على الإدلاء بالتعليقات والملاحظات التالية.

إن تقرير الأمين العام، الذي نرحب به، جزء من برنامج أكبر وعملية متواصلة لإصلاح منظمتنا. ولذلك غني عن البيان أن الإصلاحات الهيكلية والإدارية والمتعلقة بالميزانية التي قدمها الأمين العام ليست في حد ذاتها استجابة كافية للحاجة إلى تكييف منظمتنا مع متطلبات العالم المعاصر. بل، كما أشار الأمين العام عن حق، إن إصلاح الأمم المتحدة لن يكتمل حتى يُعدل تشكيل مجلس الأمن وتعزز فعاليته وموثوقيته بتحسين أساليب عمله وعملية صنع القرار فيه. وهنا، أشير تحديدا إلى حق النقض.

ومن البديهي أيضا أن الإصلاحات المقدمة لا يمكن أن تنجح ما لم تُنشَّط الجمعية العامة. وليحدث ذلك، يستلزم الأمر أكثر من مجرد تغييرات تجميلية. وإنما يتحتم علينا أن نعيد إلى الجمعية العامة، جهاز المنظمة العالمي والديمقراطي حقا، دورها الأصيل كما رسمه الميثاق. يجب الحفاظ على صلاحياتها واحترامها من قبل الأجهزة الرئيسية الأخرى في المنظمة، ويجب أن تمارس الجمعية بالكامل سلطتها إزاء تلك الأجهزة في مجال صون السلم والأمن، وكذلك فيما يتعلق بمسائل الإدارة الاقتصادية والاجتماعية.

وعملية الإصلاح التي بدأها الأمين العام، إذا أحسنا استعمالها، من المرجح أن توفر لمنظمتنا استراتيجية لتحقيق نتائج ملموسة ومجسدة. وبرنامج عمل الأمم المتحدة يحتاج، في الحقيقة، إلى الترشيد. وينبغي أن ينظم حول الأهداف الواردة في إعلان الألفية وحول نتائج المؤتمرات الرئيسية، ولا سيما المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة. وينبغي لهذه الأهداف أن تنعكس في خطة المنظمة المتوسطة الأجل وبرنامج ميزانيتها بطريقة متسقة تمكننا من قياس فعالية تنفيذ تلك الأهداف عن طريق مؤشرات تستند إلى النتائج. ومع ذلك، لا ينبغي لتلك الأهداف أن تحل محل الولايات الأخرى القائمة. بل ينبغي أن تكملها في إطار استراتيجية قائمة على الأولويات التي حددتها الدول الأعضاء.

ومن شأن هذه الاستراتيجية أن تمكننا من تفادي التداخل في أعمال منظمتنا، الذي يصفه الأمين العام في تقريره. فذلك التداخل يؤدي إلى إهدار الطاقة والموارد، وإضاعة الكثير من الوقت و، إلى درجة معينة، عدم الاتساق بين قرارات الهيئات التشريعية. وكل تلك العوامل مجتمعة تقلل من فعالية منظمتنا. ولذلك نحن نؤيد مقترحات الأمين العام الرامية إلى تجميع بعض بنود جدول الأعمال، لتقديم تقارير موحدة عن المسائل ذات الصلة الوثيقة، والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة، ولإنهاء الأنشطة التي تعتبر غير مجدية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن هذا الترشيد، الذي ندعمه من حيث المبدأ، يجب أن ينفذ بالتشاور مع الدول الأعضاء.

وينبغي أن تحتل التنمية، في جميع جوانبها، موقعا مركزيا في شواغل المنظمة. وفي الحقيقة، ينبغي أن تكون التنمية الأولوية العليا للمنظمة. وقد أوضح كل نقاش أجريناه بما لا يدع مجالا للشك أن التهديدات التي تواجه عالمنا لا يمكن تخفيفها أو إزالتها إلى أن يتحرر الناس من نير الفقر الذي يغتصب حقهم وكرامتهم الإنسانية الأساسية. وينبغي أن يعتبر الحق في التنمية مساويا لحقوق الإنسان الأساسية الأخرى وأن يشجع من خلال جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، نحن سعيدون بالاهتمام الذي أولاه الأمين العام للأنشطة الموجهة لمنفعة أفريقيا، وكذلك قراره تعيين مستشار للمهام الخاصة في أفريقيا. ويحدونا الأمل أن يرقى التفويض الذي سيعطى لهذا المستشار إلى مستوى توقعات البلدان الأفريقية، لا سيما فيما يتعلق بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا.

ولا ينبغي أن تكون شواغل الميزانية هي التي تحرك الإصلاح. فقد أشار الأمين العام بوضوح إلى أن هدفه ليس تخفيض الميزانية ولا الاستجابة لشروط مفروضة من الخارج. وهذا يطمئننا، ونحن نعرب عن ثقتنا الكاملة في الأمين العام. إلا أننا نأمل ألا تفرض الدول الأعضاء الاعتبارات المالية بوصفها عوامل تحديد في وضع برنامجنا الإصلاحي.

وينبغي تنفيذ مجموعة الإصلاحات التي تقدم بها الأمين العام تدريجيا وإخضاعها لتقييم منهجي. ونلاحظ أن بعض جوانب الإصلاح – خاصة تلك المرتبطة بحقوق الإنسان والمعلومات – ستكون مواضيع توصيات إضافية يقدمها الأمين العام على أساس الدراسات التي تقدم إليه.

ونلاحظ أيضا أن بعض المقترحات، خاصة تلك المتعلقة بمجالات الإدارة والميزانية، لا تزال بحاجة إلى مزيد من الإيضاح. كما أن مسألة المساءلة بحاجة هي الأخرى إلى دراسة أكثر تعمقا، ويتعين وضع نظام مناسب للمسؤولية والمراقبة. ونعتقد أيضا أنه ينبغي لهيئات الجمعية العامة ذات الصلة أن تجري مزيدا من الدراسة لمختلف المسائل الفنية قبل أن تبت الجمعية العامة فيها.

وأود أن أختتم بتكرار الإعراب عن تقديرنا للإصلاحات الجديدة التي اقترحها الأمين العام والتأكيد للرئيس على تعاون وفدي الكامل في عملية التفاوض التي سيبدأها بعد هذه المناقشة. ونحن نعول عليه للحفاظ على شفافية هذه العملية وضمان انفتاحها.

السيد نيغروبونتي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): يسرني أن أخاطب الجمعية العامة اليوم بشأن آخر مبادرة قدمها الأمين العام بهدف تعزيز هذه المنظمة التي لا غنى عنها. وأشارك الوفود الأخرى في تقديم الشكر للأمين العام على تفانيه في الاضطلاع بولايته. ونود أيضا أن نشيد بالرئيس كافان لإتاحته الفرصة لمناقشة هذه المسألة الهامة جدا.

يوم الخميس الماضي، قال الرئيس بوش، في إعلانه يوم الأمم المتحدة في الولايات المتحدة، إن أمريكا انضمت إلى العالم في الاحتفال بإنشاء المنظمة وفي الاعتراف بتأثيرها الكبير على العالم. وأكد مجددا أيضا إخلاص الولايات المتحدة، بوصفها عضوا مؤسسا، للنهوض بحقوق الإنسان والأمن والتعليم في جميع أنحاء العالم من خلال عمل الأمم المتحدة. وقد أصدرت دول عديدة أخرى إعلانات مماثلة. ولذلك، من المناسب جدا أننا سنتجمع هنا، بعد أسبوع فقط، لمناقشة الطريقة التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تقوم بدورها الحيوي جدا في السنوات القادمة، وأن نتوصل إلى اتفاق بشأن هذه الطريقة. وما فتئت الولايات المتحدة تؤمن بأن وجود منظمة قوية ذات إدارة جيدة وتركيز على أهم أولوياتها، مسألة أساسية لكفالة تلبية احتياجات الدول الأعضاء.

والأمين العام بإصداره آخر تقرير له عن الإصلاح، عنوانه ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387)، قد وفّر إطارا جديدا وقيما لمواصلة برنامج التحسين المستمر في المنظمة. وفي حين أن الولايات المتحدة ظلت تؤيد دائما مفهوم الأمين العام المتمثل في أن الإصلاح عملية وليس حدثا، فإننا نؤمن أيضا أننا بحاجة إلى الإسراع بهذه العملية وتعزيزها. فتحقيق التحديث والإشراف الفعال والتخلص من الفائض والمهام العديمة الجدوى خطوات تشكل جزءا لا يتجزأ من تلك العملية. ولهذا السبب، فإن ''برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' يأتي في حينه لتوفير دليل تفصيلي لتحسين برامج المنظمة العديدة وهياكلها وعملياتها.

وقد أحرز تقدم كبير في السنوات الأخيرة في تحسين أساليب عمل الأمم المتحدة. فقد جرى تبسيط مراكز وهيكل الأمانة العامة؛ وأُدخلت تغييرات هامة على إدارة الموارد البشرية؛ وجرى تحديث جدول الأنصبة المقررة؛ وأصبحت إدارة حفظ السلام أكثر كفاءة وفعالية وأصبحت ميزانية الأمم المتحدة أكثر تركيزا على النتائج. ويبني آخر تقرير للأمين العام على هذه التحسينات لاستخدام الموارد القيمة إلى أقصى حد ممكن وضمان أن يكون عمل المنظمة أكثر تمشيا مع الأهداف التي وردت في إعلان الألفية. ونحن نؤيد نهجه ومجموعة الإجراءات التي قدمها بكاملها. إلا أنني أود أن أعلق على بعض العناصر الرئيسية.

نحن نتطلع إلى ميزانية برنامجية منقحة تنقيحا دقيقا لفترة السنتين ٢٠٠٤ و ٢٠٠٥ تعكس على نحو أفضل

أولويات الدول الأعضاء. وفي نفس السياق، تشجعنا الخطوات التي عدَّدها التقرير لتحسين عملية الميزانية، بما فيها وظيفة تقييم البرامج ذات الأهمية البالغة.

والتدابير الموجهة إلى تحسين التنسيق الحكومي الدولي وتجنب التكرار تدابير فات موعدها منذ مدة طويلة ونرحب بها أيضا أحر ترحيب.

وفي ميدان حقوق الإنسان الهام، تستحق الإجراءات الرامية لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وتحسين الإدارة الكلية لمفوضية حقوق الإنسان اهتماما ذا أولوية. ونحن نرحب ترحيبا حارا باختيار الأمين العام السيد سيرغيو فييرا دي ميلو مفوضا ساميا جديدا لحقوق الإنسان.

كما أن إعادة تنظيم خدمات الإعلام والمؤتمرات عنصر أساسي في برنامج التحسين المستمر للمنظمة، لأن هذه الخدمات تستأثر بنصيب فيه مغالاة من الميزانية الكلية، ويمكن أن تقدم إسهاما هاما في البرامج والأنشطة الموضوعية. ونحن نؤيد النهج الجريء الذي اتخذ لترشيد خدمات المؤتمرات، وتخفيض عدد وحجم التقارير التي تنتج ومعالجة مسألة عدد الاجتماعات التي تعقد. ونحن نتوقع أيضا اتباع نهج ابتكاري وتدريجي بالنسبة لوظيفة الإعلام العام يمكن تنفيذه في أقل من ثلاث سنوات.

ولأن الإنسان أهم مورد للأمم المتحدة، فإن مما يستلفت انتباهنا بشكل خاص التدابير التي تتخذ في مجال الموارد البشرية. والإسراع في التوظيف، وزيادة الاحتفاظ بالأشخاص المؤهلين وتحسين إمكانية التنقل، كلها عناصر للمبادرة نرحب بها، مع الأخذ بعين الاعتبار معايير المادة ١٠١ من ميثاق الأمم المتحدة.

والإجراءات التي وضعها الأمين العام للإبقاء على الأمم المتحدة مؤسسة هامة وسريعة الاستجابة هي، بلا استثناء إجراءات ممتازة. إنها تتسق اتساقا تاما مع السلطات والمسؤوليات التي أعطتها إياه الدول الأعضاء بصفته رئيس الإدارة التنفيذي. وبينما هو ينفذ خطته، نتعهد نحن بتقديم دعمنا. ونحن مستعدون للمساعدة بأي طريقة ممكنة. ونشارك الأعضاء الآخرين الموجودين في القاعة في الالتزام بجعل المنظمة أفضل وأكثر استجابة لاحتياجات القرن الحادي والعشرين.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): لكي نتجنب أي سوء فهم في أية لحظة بشأن ملاحظاتي، اسمحوا لي بأن أؤكد في البداية أننا نؤيد تمام التأييد تقرير الأمين العام المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387)، ونؤيد أيضا نداءه من أجل اتخاذ قرار استراتيجي بشأن هذا الأمر، وفي الوقت نفسه، نؤيد أيضا الإجراءات الصريحة والشفافة التي اقترحها الرئيس لتنفيذ التقرير ومتابعته. وسأعلق على التقرير بالتحديد بعد قليل في ملاحظاتي. وقد حسبت أنه سيكون من المفيد أن أشجع، في النصف الأول من ملاحظاتي، على إجراء مناقشة على المستوى الاستراتيجي بشأن مسألة إصلاح الأمم المتحدة لأننا طولبنا باتخاذ قرار استراتيجي.

وقبل القيام بذلك، أود أن أذكر حكاية شخصية صغيرة. ربما أكون واحدا من المناضلين القلائل من أجل إصلاح الأمم المتحدة الحاضرين هنا. في عام ١٩٨٦ دعاني رئيس الجمعية العامة، في ذلك الوقت، لأكون عضوا في فريق من الخبراء الحكوميين الدوليين الرفيعي المستوى، أنشئ لإصلاح الأمم المتحدة، وعرف باسم فريق الثمانية عشر، وهناك قصة صغيرة واحدة علمتني درسا قيما. عندما عملت في فريق الثمانية عشر، نظرنا باجتهاد بالغ محاولين العثور على أجزاء في منظومة الأمم المتحدة يمكن أن تشذَّب أو توقف عن العمل أو تلغى. وواجهتنا صعوبات كبيرة، ولكن في نهاية الأمر توصلنا إلى العثور على لجنة واحدة غير معروفة كثيرا تابعة للأمم المتحدة، اعتقدنا أنها لم تعد ضرورية. وإذا

تذكرت على نحو صحيح، كانت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالضرائب. واتفقنا جميعا على أن تلك اللجنة لم تكن ضرورية فعلا لعمل الأمم المتحدة، وأن من الممكن إلغاؤها وفي اليوم الأخير من اجتماعاتنا، وكنا على وشك اعتماد تقريرنا، دخل علينا مندوب الولايات المتحدة ليقول لنا إنه يأسف كثيرا لأن وزارة الخزانة الأمريكية أبلغت وفده بأنها ترى قيمة في استمرار لجنة الضرائب، وطلب منا عدم إلغائها.

ومغزى القصة هنا هو أن إصلاح الأمم المتحدة أمر صعب بطبيعته إذا حاولنا البحث عن بنود محددة لتزال، لأن كل دولة عضو لها مصلحة في جزء أو آخر من برامج الأمم المتحدة. ولذلك، قبل أن ندخل في التفاصيل، نحن بحاجة إلى القيام باستعراض استراتيجي من نوع ''منظور الهليكوبتر'' لنرى كيف تبدو الأمم المتحدة في العالم اليوم، وكيف ينظر إلى دورها.

في ظل هذه الخلفية، آمل أن تكون المسألة الرئيسية التي سنحاول تناولها في هذه المناقشة هي لماذا نريد إجراء إصلاح. وأعتقد أنه توجد خمس إجابات محتملة.

الأولى قد تتمثل في أننا نحاول أن نصلح لأن الأمم المتحدة كبيرة أو ضخمة جدا. وهذا لا يمكن أن يكون الحال، لأن الأمم المتحدة، كمنظمة، لها في الواقع آثار أقدام خفيفة. وإذا ما كنت أتذكر جيدا، يبلغ الناتج الوطني الإجمالي للعالم اليوم حوالي ٣٠ تريليون دولار. وتبلغ ميزانية الأمم المتحدة السنوية ١,٥ بليون دولار. وإذا كانت حساباتي السريعة صحيحة أيضا، فإن ذلك المبلغ يساوي ٠,٠٠٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في العالم. وهذه حرفيا ومجازيا قطرة في المحيط. ومن ثم، إذا كانت هذه قطرة في محيط، هل غرض إصلاحنا أن نجعل تلك القطرة أصغر أيضا، أم أن نجعل تلك القطرة أكبر قليلا في ضوء المطالب المتزايدة الملقاة على كاهل الأمم المتحدة؟

والاحتمال الثاني قد يكون أننا نحاول إصلاح الأمم المتحدة لأنها غير فعالة إلى حد كبير. قطعا يجب أن يكون لبيروقراطية الأمم المتحدة نصيبها من المسؤولية عن عدم الفعالية وما إلى ذلك. لكن، بينما نحن نحاول إصلاح الأمم المتحدة، هل نفهم بوضوح معايير التقدم؟ وبأية خدمة مدنية في العالم نحاول أن نقارن الخدمة المدنية للأمم المتحدة؟ وإذا كانت غير فعالة، فبأي معايير نقارنها؟ إنني وقد عملت عن كثب في مجلس الأمن مع إدارتين على الأقل - إدارة الإعلام العام وإدارة عمليات حفظ السلام - أقول بصراحة، من خبرتي الشخصية، إن هاتين الإدارتين ربما تكونان فعلا عمليتين عالميتي المستوى، وربما يمكنهما تعليم سائر الإدارات المدنية في العالم كيف تعمل. لهذا، إذا قلنا إن الأمم المتحدة غير فعالة وبحاجة إلى تحسين، فإننا بحاجة أيضا إلى وضع المعايير الضرورية حتى يمكننا أن نقول ذلك.

السبب المحتمل الثالث للإصلاح قد يكون أننا نسير أساسا كمنظمة في الاتجاه الخاطئ. وإذا كان هذا هو الحال، أي أن الأمم المتحدة تتجه أساسا في الاتجاه الخاطئ، لماذا إذن في كل مرة نعقد مؤتمر قمة يحضر كل رؤساء الدول أو الحكومات إلى هنا ليملأوا هذه القاعة بحضورهم؟ السبب في أنهم يجيئون إلى هنا هو أن الأمم المتحدة تقوم بشكل فعال تماما بدور المركز الروحي للعملية الحكومية الدولية، بل إني أقول أيضا إن واحدا من أكثر الأدوار التي تقوم بها الأمم المتحدة أهمية بالغة، أنها تمثل المعبد الرائد للشرعية، الذي لا بد من جلب كل الخطط إليه وإضفاء الطابع الشرعي عليها. سواء كان في مجالات التنمية أم البيئة أم مكافحة الإرهاب، أيا كانت خطط المرء، ينبغي أن يؤتى بها إلى هذه القاعة ليضفى عليها الطابع الشرعي قبل أن يشرع المجتمع الدولي في التعاون. وكون العالم يجيء إلى هنا ليضفي على

خططه شرعية الأمم المتحدة، يدل على أن الأمم المتحدة قد لا تكون سائرة في الاتجاه الخاطئ.

الاحتمال الرابع هو أن الأولويات قد تكون خاطئة، وأن الأمم المتحدة قد تكون، بمعنى من المعاني، وضعت أولوياتها بطريقة خاطئة. وبصراحة هذا مجال يمكن أن تكون لنا فيه مناقشة حقيقية لكي نتناول – كما قال السفير كومالي من قبل في هذا الاجتماع: ''الشكوك والمخاوف التي يبدو أن عملية الإصلاح قد أثارتها''. ولكن لكي نتناول هذا، علينا أن نسأل أنفسنا ما هي الأولويات الحقيقية لمنظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الشأن، لو كان علينا أن نحدد الأولوية الأولى لما استطعنا أن نصوغها بأفضل من الطريقة التي صيغت بها في البيان الذي أُدلي به اليوم باسم الاتحاد الأوروبي وهو أن :''الهدف النهائي لعملنا في الأمم المتحدة هو جعل العالم مكانا أفضل لفقراء كوكبنا''.

ونحن نوافق على ما نادى به الاتحاد الأوروبي. كما نوافق على أن الهدف الأساسي ينبغي أن يكون ضمان قيام الأمم المتحدة بالمساعدة على جعل الحياة أفضل للفقراء من سكان هذا الكوكب. ولكن إذا كان الأمر كذلك يمكننا حقا أن نسأل أنفسنا سؤالا بسيطا جدا: هل أولوياتنا مرتبة في الوقت الحالي لتحقيق ذلك الهدف؟ بطبيعة الحال، إذا درسنا ميزانية الأمم المتحدة بالتفصيل قد نتمكن من التعرف على مقدار الأموال التي تنفق، أو لا تنفق، في الواقع على مساعدة الفقراء. وأود أن أتقدم باقتراح ملموس في هذا الصدد، وهو عرض رسم بياني يبين النسبة التي تخصص لتخفيض حدة الفقر العالمي والتشجيع على تحقيق التنمية من ميزانية الأمم المتحدة. وهذا قد يوضح الصورة ويمكننا من تقييم ما إذا كانت هناك موارد كافية تذهب إلى أنشطة التنمية.

والسبب المحتمل الخامس لإجراء الإصلاح، وأعرف أنه يشكل قضية حساسة، قد يكون عدم رضا المانحين الرئيسيين عن اتجاه المنظمة. ومما يؤسف له أن هناك أكثر من مثقال ذرة من الحقيقة في هذه الملاحظة. ففي السنوات القليلة الماضية كانت عملية الإصلاح يدفعها المانحون الرئيسيون، الذين يشعرون بالانزعاج من أبعاد مختلفة عديدة لأعمال الأمم المتحدة. وكما سمعنا في البيانات التي أدلي بها هذا الصباح فقط، هناك تفرقة تثير القلق بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب بشأن قضية إصلاح الأمم المتحدة. ونرى أنه يجب ألا يكون الأمر كذلك. يجب ألا تكون الحالة هي تأييد الشمال للإصلاح وتشكك الجنوب. نرى أنه يمكن للشمال والجنوب معا أن يكونا متحمسَين بنفس القدر لتأييد الإصلاح. ولكن لكي نحقق ذلك، يجب على الشمال والجنوب معا أن يستحدثا إطارا ذهنيا مشتركا لكُنية عملية الإصلاح. ويجب أن نكون واضحين فيما يتعلق بماهية الأهداف وما نحاول أن نحققه. ويجب أن نكون واضحين أيضا فيما يتعلق بكيفية خدمة الإصلاح لمصالح كل عضو في أسرة الأمم المتحدة – كيف يخدم الإصلاح الشمال والجنوب كليهما. ونرجو أن يكون ذلك إحدى النتائج التي تسفر عنها هذه المناقشة.

وبهذه المناسبة أود أن أذكر أيضا، بل وأؤكد من جديد في هذا السياق النقطة التي أثارها في هذا النقاش سفير تونس نور الدين مجدوب. لقد ذكر السفير ما يلي فيما يتعلق بفعالية الأمم المتحدة، ''إنها تتكيف وفقا لقدرتها على معرفة طرق تقييد مصالحنا الوطنية في بعض الأحيان أو التوفيق بينها وبين مصالح المجتمع الأوسع نطاقا ومن أجله''. وهذا هو التحدي الذي نواجهه في مناقشة اليوم. هل يمكننا أحيانا، في مسعانا إلى تعزيز الأمم المتحدة، أن نضع مصالحنا الوطنية جانبا من أجل تعزيز المصالح الجماعية؟ نرجو أن يمكن تحقيق ذلك.

وهناك نقطة أخرى أود أن أتناولها قبل أن أنتقل بشكل خاص إلى تقرير الأمين العام. في أحد بياناتنا السابقة في هذه القاعة بشأن إنعاش المنظمة ذكرنا أن الأمم المتحدة ترتكز على القاعدة الثلاثية التي تتكون من الأمانة العامة والجمعية العامة ومجلس الأمن. ويعالج التقرير المعروض علينا اليوم بصراحة وبتفصيل دقيق مجالات الإصلاح المتعلقة بالأمانة العامة. ويعالج بتفصيل دقيق أيضا مجالات الإصلاح المتعلقة بالجمعية العامة. ولكنه يذكر القليل عن مجلس الأمن أو لا يذكره، رغم أن المجلس ربما يكون الآن أهم عضو في أسرة الأمم المتحدة.

وبعد أن عملنا ما يقرب من السنتين في مجلس الأمن، نلاحظ أنه يمكن أيضا للمجلس أن يدخل إصلاحات إدارية. وأرى - كما لاحظ كثيرون هنا - أننا حاولنا أن نفعل ذلك في التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الأمن إلى الجمعية العامة، في جهد لمحاولة اختصاره. والواقع أننا نجحنا في اختصار التقرير إلى النصف تقريبا، مما وفّر للأمم المتحدة بضع مئات الآلاف من الدولارات في هذه العملية.

ولكنني أود أن أكون صريحا. بينما توقعنا تأييد جميع أعضاء المجلس لنا، دهشنا بالفعل لوجود مقاومة. وأستطيع أن أقول للجمعية إنه كان على بعض زملائي أن يتكفلوا مشقة شديدة بالفعل للحصول على الدعم لأداء شيء كنا نعتقد أنه واضح جدا، وهو اختصار التقرير. والمأساة أن بعض الدول التي تؤيد الإصلاح هنا في الجمعية العامة والأمانة العامة كانت تقاوم الإصلاح في مجلس الأمن. ونرى أنه إذا أصبح ذلك معروفا، فمن شأنه أن يقوض عملية الإصلاح.

ومن المهم أن تبدي عناصر أسرة الأمم المتحدة الثلاثة كلها - الأمانة العامة والجمعية العامة ومجلس الأمن - التزاما متساويا بالإصلاح. وبهذه المناسبة، هذا هو سبب تأييدنا للفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام، التي تتعلق بضرورة قيام مجلس الأمن بتقنين ممارساته. ونؤيد كذلك الفقرتين ١٦٨ و ١٦٩، اللتين تتناولان التبسيط وميزانية عمليات حفظ السلام. وفي هذا السياق، يجب أن نتذكر أن ميزانيات عمليات حفظ السلام أكبر بكثير من الميزانية العادية. وينبغي أن ننعم النظر فيها أيضا.

وأود أن أنتقل الآن إلى التقرير نفسه. إننا نود أن نثني على الأمين العام، وعلى وكيل الأمين العام بطبيعة الحال، على تقديم تقرير موجز ومعَد إعدادا جيدا. وأود أن أذكر أيضا أن قراءاته شيقة، فقد قرأته في عطلة نهاية الأسبوع.

وسأعلن مقدما أن وفد بلدي يوافق على التحليل المقدم وعلى معظم - إن لم يكن كل - التوصيات الـ ٣٦ الواردة فيه. وفي ضوء البيانات التي أُدلي بها أثناء المناقشات بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بإنعاش الجمعية العامة، لا يختلف أحد مع ملاحظة الأمين العام أن الجمعية العامة لا تزال ضعيفة. وبصراحة، إن السؤال الوحيد الذي لا يمكننا الإجابة عليه في هذه المناقشة هو من أين ستأتي القيادة فيما يتعلق بتحسين الجمعية العامة. إن الأمين العام لا يمكنه أن يوفر تلك القيادة. فهو في نهاية المطاف موظف مدني يخدم المنظمة. وإذا كان للجمعية العامة أن تتحسن وتنتعش، فإن هذه القيادة يجب أن تأتي من الدول الأعضاء. وإن لم تأت من الدول الأعضاء، فعلينا إذن أن ننتج القادة من الهيئة الحكومية الدولية للاضطلاع بذلك. إننا نرجو أن يظهر البعض. ولكن فيما يتعلق بالتقدم بمقترحات لكيفية جعل الأمانة العامة للأمم المتحدة هيئة أكثر كفاءة، لا شك في أن الأمين العام قد تقدم بالكثير من المقترحات الهامة.

ونود أن نضيف أنه ينبغي للأمانة العامة والدول الأعضاء أن ترى أنفسها في هذه العملية كما لو كانت في

شراكة تكافلية. ويجب أن تكون هناك ثقة لدى الطرفين. ويسعى الأمين العام إلى تحقيق المزيد من المرونة في تنفيذ الولايات التي حددناها. ونرى من جانبنا أنه يجب على الدول الأعضاء أن تأخذ بنهج واقعي وأن تقاوم إغراء إدارة الأمانة العامة في كل صغيرة وكبيرة. وبعبارة أخرى، أرى أنه ينبغي لنا جميعا أن نرحب بزخم مقترحات الأمين العام وألا نعارض التفاصيل الواردة على نحو أكثر مما يجب. وفي حين أنه لا بد أن توجد بعض نواحي القلق المعينة، ينبغي ألا نجعل ذلك يطغى على الضرورة الأوسع لتفويض الأمين العام لاتخاذ إجراءات عاجلة فيما يتعلق بمواصلة جهود الإصلاح التي بدأها عام ١٩٩٧.

ومن المؤكد أن هناك عديدا من المجالات التي سلطت عليها الأضواء في التقرير، وبخاصة الأقسام المتعلقة بإصلاح عملية الميزانية وإصلاح الموارد البشرية وتعزيز حقوق الإنسان، التي ستتطلب معلومات أكثر تفصيلا ومزيدا من الدراسة من جانب الجمعية العامة. ونثق في أن الأمين العام سيتقدم بخطة للتنفيذ تعالج هذه القضايا على نحو شامل، كما فعل عام ١٩٩٧.

ولكي نقرر كيفية الشروع في ذلك، يجب أولا أن نفكر بوضوح في تحديد التوصيات التي تقع تحت سلطة الأمين العام بوصفه الموظف الإداري الرئيسي وتحديد المجالات التي تتطلب موافقة الجمعية العامة. ونحن نؤيده في التنفيذ الفوري لكل ما يقع بشكل قاطع ضمن ولايته. وكما سنذكر قريبا في بيان في اللجنة الرابعة، يشمل ذلك، على سبيل المثال، الجهود التي بذلت لتنشيط إدارة الإعلام العام. ونرى أنه قد لا يكون هناك إلا أربعة أو خمسة إجراءات تتطلب العمل من جانبنا، بخاصة فيما يتعلق بالميزانية.

ومن هذا المنطلق، أرجو أن نتخذ في الجمعية قرارا استراتيجيا بشأن التقرير، كما طلب الأمين العام. وسيكون هذا هو النهج الصحيح ولا يعني ذلك القول بأن التفاصيل غير هامة. ولكن يمكن تناولها في الوقت المناسب في مرحلة لاحقة. ونعتقد أنه ينبغي أن تكون أولويتنا الفورية الآن هي أن نبعث إلى الأمين العام رسالة دعم واضحة.

وختاما، أود أن أقتبس من رجل الدولة الإيطالي نيكولو ماكيافللي. وأعلم أنه لا يجري الاقتباس من ماكيافللي على نحو إيجابي بالضرورة، إلا أن هذا شيء قاله كان إيجابيا: ''كلٌ من يرغب في النجاح الدائم يجب أن يغير سلوكه مع الزمن''. ونرجو للدعائم الثلاثة جميعا للقاعدة الثلاثية للأمم المتحدة – الأمانة العامة والجمعية ومجلس الأمن – أن تتغير بتغير الزمن لضمان بقاء الأمم المتحدة هامة وقوية.

السيد رودريغويز باربيا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن مستقبل الأمم المتحدة مشكوك فيه. وتهدد النزعة الانفرادية وجودها ذاته. لا بد أن ننقذ الأمم المتحدة. ولا بد في الوقت نفسه أن نقوم بإصلاح شامل للمنظمة بما يجعل المساواة بين الدول في السيادة واقعا يوميا، وهي مساواة ليست اليوم أكثر من مجرد سراب. وفي رأينا أن الهدف الأساسي للإصلاح هو إضفاء طابع الديمقراطية على الأمم المتحدة، على أساس الاحترام الكامل للميثاق.

ومع ذلك، وكما قال الأمين العام بلباقة في تقريره القيم (A/57/387)، لم يُحرز تقدم يُذكر في إصلاح مجلس الأمن وإضفاء الديمقراطية عليه، وذلك بعد عقد من المفاوضات العقيمة وبالرغم من وجود أغلبية كاسحة تُجمع في ما وصفه أحد الممثلين بأنه ''اتفاق عام'' على الحاجة إلى زيادة عدد أعضاء المجلس من أجل معالجة نقصان تمثيل البلدان النامية، وعلى الحاجة الملحة إلى التخلص من

استخدام حق النقض المنافي للديمقراطية والذي عفا عليه الزمن أو على الأقل الحد منه مؤقتا، وعلى الحاجة إلى الشفافية في عمل المجلس الذي يتم نيابة عن جميع الدول الأعضاء، وذلك من خلال استبدال الأساليب السرية المعروفة باسم المشاورات غير الرسمية وفي نهاية المطاف اعتماد نظامه الداخلي المؤقت بصفة أبدية.

إن العنصر الأكثر ضرورة وإلحاحا في إصلاح الأمم المتحدة هو إضفاء الديمقراطية على مجلس الأمن، الذي بسبب افتقاره إلى الشرعية والفعالية، وفقدانه للمصداقية، وازدواج المعايير فيه يُهدد بالخطر وجود المنظمة ذاته.

كما أن تنشيط الجمعية العامة أيضا عنصر حاسم في الإصلاح الحقيقي للأمم المتحدة. ولن تصبح الأمم المتحدة أكثر ديمقراطية وفعالية إلا عندما تمارس الجمعية العامة سلطتها بالكامل في إطار الميثاق. وهذا ما تطالب به الأغلبية العظمى من الدول الأعضاء. ولكن، في إطار النظام الدولي القائم على النبذ وغير العادل والذي يتعذر الدفاع عنه ويثقل كاهلنا، يصعب على الجمعية أن تصوغ إجراء شاملا وفعالا يقوم على أساس أهدافنا المشتركة وعلى المصالح المشتركة لمن يناصر منا التعددية ومن يملك قوة الأغلبية العظمى من الأصوات.

وتوافق كوبا أيضا على ضرورة وجود أمم متحدة أكثر كفاءة وديناميكية لتنفيذ مقاصد ومبادئ الميثاق، وللتنفيذ الفعال لأولويات الأمم المتحدة التي حددتها الدول الأعضاء، والتصدي لمختلف التحديات التي يفرضها الوضع الدولي اليوم على الدول الأعضاء.

ولا بد أن يكون إصلاح المنظمة شاملا وألا يقتصر بشكل أساسي على الهيكل الإداري للأمانة العامة. ويجب أن يشمل الإصلاح كل الأجهزة الرئيسية والفرعية ويجب أن يضفي عليها طابع الديمقراطية. ولا بد أن يكون ركنه الأساسي الحفاظ على طابع المنظمة العالمي والديمقراطي والحكومي الدولي.

ويرى وفد كوبا أن تقرير الأمين العام، الذي تكمله المقترحات التي وردت من الدول الأعضاء عند النظر في التقرير، هو الأساس الملائم لدفع عجلة هذه العملية.

ويرى وفدنا أن التدابير الجديدة يجب أن تستهدف تنفيذ أولويات إعلان الألفية، وكذلك نتيجة مؤتمرات قمة الأمم المتحدة وغيرها من المؤتمرات الأخرى ذات الأهمية المماثلة. وفي رأينا أنه لا بد من استكمال المقترحات المطروحة بمبادرات أخرى تستهدف تشجيع أولويات أخرى اتُّفق عليها في إعلان الألفية وفي مؤتمرات أخرى. ويناقش التقرير بعض هذه المقترحات، بينما لا يناقش مقترحات أخرى تفتقر إلى تدابير التنفيذ. وينطبق هذا على حالة الأولويات المتعلقة بالسعي إلى تحقيق السلم والأمن ونزع السلاح؛ والتنمية واستئصال الفقر؛ وحماية البيئة وتشجيع التنمية المستدامة؛ والاهتمام بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا.

ونأمل أن تفضي تدابير الإصلاح هذه إلى إحراز تقدم في تعزيز هياكل وأنشطة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والنهوض بها، بغية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي للأسف أُضعفت وخُفِّضت مواردها المحدودة أكثر من أي وقت مضى أو أُعيد تخصيصها لتُوجَّه نحو أهداف أخرى في السنوات الأخيرة.

لا بد أن تحدد الجمعية العامة التدابير اللازمة لتحسين كفاءة الإدارة – وتقع هذه التدابير ضمن اختصاص الأمين العام – ولا بد أن تدعم التنفيذ الفوري لتلك التدابير من خلال ولايات ومقررات وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ويعيد وفد كوبا التأكيد على ثقته بالأمين العام ويتمنى له النجاح في هذا المسعى.

وكما ألمح الأمين العام بلباقة، إنها مهمة الجمعية العامة أن تقرر القضايا التي تقع ضمن اختصاصها وتلك التي تخص الهيئات الأخرى الرئيسية والفرعية. كما أنها أيضا مهمة الجمعية، فيما يتعلق بالعملية الحكومية الدولية، أن تحدد بسرعة المعايير الفعالة لدراسة المقترحات بعناية ولاتخاذ القرارات بشأنها بدون أي تأخير لا ضرورة له. وينبغي أن يبدأ تعزيز الجمعية تحديدا بالممارسة الفعالة والكاملة للسلطات التي تخصها وتخص أجهزتها الفرعية في اتخاذ القرارات بشأن مقترحات الإصلاح.

وتعكس مقترحات الإصلاح الجديدة التدابير المتنوعة وتعمقها، التي تم تحديد بعضها أو النظر فيه عام ١٩٩٧ وتعكس توازنا دقيقا. وكانت بعض هذه المقترحات موضوع قرارات اتخذتها مؤخرا الجمعية العامة وهيئات أخرى، بينما لم يكن ممكنا التوصل إلى اتفاق بشأن مقترحات أخرى. ومن هذه الفئة الأخيرة، ضمن أمور أخرى، تحديد الأطر الزمنية للولايات من خلال عملية الميزنة وترشيد النظر الحكومي الدولي في المسائل البرنامجية والمتعلقة بشؤون الميزانية، وتشجيع الوجود العالمي للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتعزيز أنشطتها في الميدان، وإدماج آليات تمويل وتخطيط الأنشطة التنفيذية، والانتقائية في نشر التقارير وسبل الوصول الإلكتروني إلى الوثائق. ونحن نرى أن هذه المسائل، نظرا للآثار المترتبة عليها، تتطلب دراسة دقيقة من الجمعية والهيئات الأخرى الوثيقة الصلة قبل البت فيها.

وفي رأينا أنه يجب على الجمعية العامة وهيئاتها الفرعية أن تعمل بعناية، إلى جانب عملها مع الأمين العام، لتوضيح وتقرير نطاق وشكل تنفيذ بعض التدابير، التي قد يبدو مظهرها الكلي جذابا ولكن آثارها الحقيقية ستتوقف على التفسير الذي يُعطَى لها والإطار الفعلي الذي تُنفَّذ ضمنه.

وعلى سبيل المثال، إن المقترحات الداعية إلى خفض الفترة الزمنية للخطة المتوسطة الأجل، ودمج لجنة البرنامج والتنسيق، وتعديل وتبسيط عملية الميزنة، وإيجاد مرونة أكبر في إعادة تخصيص الموارد بين البرامج وبنود الإنفاق، كلها تدابير يجب بالضرورة، نظرا لتعقيدها وطابعها الفني، أن تدرسها الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة.

وبالمثل، يبدو أن هناك محاولة لإعادة تحديد أولويات الأمم المتحدة من خلال إعداد الميزانية القادمة على أساس تفسير واحد لإعلان الألفية، بدون الأخذ بعين الاعتبار للولايات الأخرى ذات الصلة مثل نتائج مؤتمرات القمة والمؤتمرات الأخرى ذات الأهمية المماثلة. ويرى وفد بلدي أنه يجب أن تحافظ هذه العملية على صلاحية وفائدة الصكوك الرئيسية مثل الخطة المتوسطة الأجل وتنقيحاتها، وأن تعيد التأكيد على تلك الصلاحية وتلك الفائدة.

وثمة فكرة أخرى أساسية، في رأي الوفد الكوبي، هي فكرة العالمية في نهج الإجراءات الموصى بها، التي يجب تنفيذها بأكملها، وبرؤية تشمل كل أرجاء المنظومة، من قِبَل كل الأجهزة أو كل الدول الأعضاء وفقا للحالة المعينة. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بنطاق الإجراءات ٢ و ٤ و ٥ ومنظورها الشامل لكل المنظومة، لعلنا نتفق جميعا على أن تعزيز قدرة الدول الأعضاء في مجال حقوق الإنسان المذكورة في التقرير مسألة مستصوبة. ومع ذلك، تثار الشكوك عندما يتعلق ذلك بتعزيز إجراءات الأمم المتحدة على الصعيد القطري. فعندما تتفاعل تلك الإجراءات مع الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية وما يقابلها من صناديق وبرامج، يبدو أن تنفيذ هذه التدابير يصبح قاصرا على البلدان النامية ولا يشمل البلدان الصناعية، حيث لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله على الصعيد القطري لضمان التمتع الشامل بحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن نحدد بمزيد من الدقة كيف يمكن تطبيق مبدأ الموافقة حين نخلط بين أعمال لكل منها طبيعة

مختلفة، وعندما تختلط مكونات من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان مع المكاتب والصناديق التي لها طابع حكومي دولي متميز.

وفيما يتعلق بالنهج المتكامل لهذه التدابير، فالسؤال الذي يطرح نفسه هو كيف نوفق بين التعزيز المقترح لإدارة وقدرات مكتب المفوض السامي، والذي يفترض، كما يبدو، زيادة ما في الموارد، وبين الهدف الذي كلف به الأمين العام وهو استعراض إدارة هذا المكون من مكونات الأمانة العامة بغرض تبسيط وترشيد هذا الجهاز وإجراءاته في حدود قدراته وموارده الحالية. وقد يكون من السابق لأوانه، مثلا، اتخاذ موقف فيما يتعلق بالإجراء ''٥'' قبل أن تنظر الجمعية العامة على النحو الواجب في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية.

إن وفد كوبا يتفق مع رئيسنا على أهمية عملية بحث هذا التقرير على المستوى الحكومي الدولي، وعلى أن تكون هذه العملية شفافة وتشاركية. وتكرر كوبا الإعراب عن استعدادها للمشاركة فيها بصورة فعالة ومرنة وبناءة.

السيد كيورفن (النرويج) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم أمام الجمعية العامة بشأن مسألة على هذا القدر من الأهمية، ألا وهي تعزيز منظومة الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة هي حجر الزاوية لسياسة النرويج الخارجية والإنمائية. وقد علمتنا التجربة أن أفضل سبيل لتعزيز السلم والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة يمر عبر التعاون المتعدد الأطراف. والتعددية الفعالة تستدعي وجود أمم متحدة قوية. وبالتالي فإن النرويج تلتزم التزاما راسخا بالجهود التي يبذلها الأمين العام من أجل تعزيز الأمم المتحدة.

قبل عامين، اتفق زعماء العالم على رؤية مشتركة للقرن الجديد، وعلى مجموعة من الأولويات التي ينبغي إنجازها بحلول عام ٢٠١٥. ومن دواعي قلقنا العميق أننا تأخرنا فعلا في تحقيق هذه الأهداف، ولا سيما هدف تخفيض الفقر. ويقلقنا أيضا عدم كفاية التقدم المحرز في الوفاء بالأهداف الأوسع الواردة في إعلان الألفية، في مجالات مثل حقوق الإنسان والديمقراطية والحكم الرشيد وتسوية الصراع والاحتياجات الخاصة لأفريقيا. وواجبنا هو أن نصغي باهتمام لتحذير الأمين العام من أنه ما لم نحرز تقدما على نطاق أوسع فإن ''الكلمات الرنانة التي وردت في الإعلان لن تكون سوى ذكريات قاتمة للاحتياجات البشرية المنسية والوعود التي لم يوف بها'' (A/57/270، الفقرة ١١٣).

وهدفنا المشترك هو أن نجعل الأمم المتحدة أداة متعددة الأطراف وأكثر فعالية لمتابعة الأولويات الواردة في إعلان الألفية. وإذا كان لنا أن ننجح في الوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية، فعلينا أن ندرك أننا جميعا مسؤولون عن تنفيذها. وهذه المسؤولية تشمل دعم قدرة الأمم المتحدة على الدفع قدما بهذه العملية وتعزيزها.

وقد برهن الأمين العام طوال فترة ولايته على أنه ملتزم بتحسين الأمم المتحدة. ونرى أن اقتراحاته تمثل متابعة منطقية لعملية الإصلاح الأولي التي بدأت عام ١٩٩٧. ونؤيد الاقتراح الذي يدعو إلى تركيز اهتمام المنظمة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ومتابعة نتائج المؤتمرات العالمية التي انعقدت في الآونة الأخيرة.

وترحب النرويج بتشديد التقرير على الحاجة إلى مواصلة تعزيز العمل داخل الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان؛ ونحن نولي هذا الهدف تأييدنا الكامل. إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نطاق العالم يمثلان مهمة أساسية لهذه المنظمة. ومع ذلك، ورغم التقدم الكبير الذي تم إحرازه، فلا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به قبل أن يكون بوسعنا أن نقول حقا إن حقوق الإنسان أصبحت متغلغلة في صلب أنشطة المنظمة، التي تتضمن مجالات مثل الشؤون الإنسانية، ومنع نشوب الصراع وحفظ السلام. ولا يكفي

التشدق بفكرة مجردة عن إدماج هذه الحقوق بالكامل. وعلينا أن نواصل العمل على تطويرها، سواء من حيث مواقفنا أو من حيث جهودنا العملية. ونثق بأن الإصلاحات التي يقترحها الأمين العام ستساعدنا في تحقيق هذا الهدف.

والنرويج تؤيد بقوة تأكيد الأمين العام على أهمية تحسين تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. وهذا لا ينبغي أن يثير الدهشة؛ فهذه الأفكار أيدتها النرويج منذ فترة طويلة، ومن الأهمية بمكان، فيما نعتقد، أن تكون جميع أنشطة الأمم المتحدة متكاملة، وخصوصا في البلدان التي خرجت من صراعات.

ونتطلع إلى إكمال خطة تنفيذ التنسيق الفعال بين مختلف كيانات الأمم المتحدة التي تعمل في بلد معين، بحلول عام ٢٠٠٣. ونرى من الأساسي أن تكون وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التي تعمل في كل بلد، قادرة على تجميع مواردها والاضطلاع بعملية برمجة مشتركة. ونرحب بالتعزيز المقترح لدور وقدرة المنسق المقيم والذي ينبغي بدوره أن ييسر القيام بهذا الجهد المعزز لتحقيق فكرة فريق الأمم المتحدة القطري الذي يكون متكاملا بمعنى الكلمة.

ومع ذلك، فإن التنسيق الناجح في الميدان، يجب أيضا أن يشمل المؤسسات الإنمائية المالية الرئيسية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وكانت هناك زيادة في التعاون بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز في السنوات الأخيرة، فيما يتعلق باستحداث استراتيجيات وطنية لتخفيض الفقر. ونحن نشجع ونؤيد بقوة مواصلة هذا التعاون وتعزيزه.

إن الوصول إلى عامة الناس أمر مهم بالنسبة لأية منظمة، والأمم المتحدة ليست استثناء. ومن ثم، فإننا نرحب باقتراحات الأمين العام الداعية إلى تعزيز أنشطة الأمم المتحدة الإعلامية، ونعتقد أن ذلك سينهض بدعم الجماهير للأمم المتحدة، وسيعزز شرعية المنظمة وسلطتها باعتبارها مؤسستنا الأولى المتعددة الأطراف.

وفي السنوات الأخيرة، عززت الأمم المتحدة أيضا علاقتها مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، اعترافا منها بالحاجة إلى العمل الجماعي من أجل تحقيق أهدافنا المشتركة. ويسرنا أن تقرير الأمين العام يتضمن اقتراحات لتعزيز وتنظيم العلاقة بين الأمم المتحدة والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

إن الإصلاح لا يعني القيام بالكثير بتكلفة أقل، أو توفير الأموال. إنه يعني أن نكون قادرين على الارتقاء إلى مستوى التوقعات الكبيرة من خلال الكفاءة والتركيز على الهدف، مع توفر الموارد الكافية لإنجاز المهمة. إن شعوب العالم تتطلع إلى الأمم المتحدة لمساعدتها في حل مشاكلها. ونحن مسؤولون عن تزويد الأمم المتحدة بالقدرة على القيام بذلك.

منذ عام ١٩٩٧، ما فتئ الأمين العام يعمل بنجاح على تنفيذ الإصلاحات التي كانت تدخل في إطار اختصاصاته. ولكننا، نحن الدول الأعضاء، لم نف بحصتنا من المسؤولية. وعلينا أن نصلح الطريقة التي نعمل بها في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية تعزيز منظومة الأمم المتحدة ككل. وينبغي لنا جميعا أن نأخذ علما باقتراحات الأمين العام في هذا الشأن.

إن الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون قوية ومؤثرة إلا بقدر ما تسمح به الحكومات. والنرويج تلتزم التزاما تاما بتقديم دعمها الكامل للاقتراحات الواردة في تقرير الأمين العام. وتتطلع النرويج إلى رؤية تلك الاقتراحات وقد وضعت موضع التنفيذ في الميزانية البرنامجية المنقحة لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥. ونحث جميع الدول الأعضاء على أن تساند بقوة مبادرة الإصلاح التي طرحها الأمين العام.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٣٠.